جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1990-2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبتين:

_حميدي صليحة

_لفريد يسرى خيرة

تحت إشراف الأستاذ:

معوشي عيماد

أعضاء اللجنة:

كحلة عبد الغني	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
معوشي عيماد	أستاذ	مشرفا
ولد شرشالي سمية	أستاذة محاضرة (أ)	مناقشة

السنة الجامعية: 2023_2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث، ونخص بالذكر الأستاذ " عيماد معوشي" الذي سخر جزء من وقته وجهده في متابعة هذا البحث من أوله إلى آخره، فكانت توجيهاته القيمة وملاحظاته النيرة حافزا وسندا قويا في إتمام هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وتسخير جزء من وقتهم الثمين لقراءتها وتمحيصها.

و في الأخير نزف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة، أو حتى بالتشجيع لإتمام هذا العمل المتواضع.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهدي ثمرة جهدي

إلى من كان دافعا مكافحا لتحقيقي النجاح والتفوق

أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى القلب الحنون والعين الساهرة طوال هذه السنين ونبع الحنان أمي الغالية وجنتي حفظها الله ورعاها

إلى أفراد عائلتي وأحبائي وأصدقائي إلى من قضيت معهم أجمل أيام حياتي وعشت معهم أحلى الذكريات فكانوا أسعد الناس بنجاحي

إلى كل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد وساعدني في إنجاز هذه المذكرة

لكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

فالحمد لله عند الختام

وأستودع الله قادم أيامي

صليحة

إهداء

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

الحمد لله ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله، وما تخطيت هذه العقبات والصعوبات إلا بتوفيقه تخرجت ليس بجهدي ولا باجتهادي وإنما بتوفيق من ربي لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق يسيرا، لكنني فعلتها فالحمد لله الذي أتم لنا الطريق وبلغنا النهايات.

إلى المعلم الأول الذي أنار بضياء هداه بصائرنا وأخرجنا من ظلمات الجهل إلى نور العلم وأرشدنا لطريق الفلاح وبشر السائرين على هذا الطريق بالجنة فقال:" ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من قال أنا لها إلى نفسي الطموحة إلى نفسي العظيمة، القوية التي تحملت كل العثرات وأكملت رغم الصعوبات ابتدأت رحلتي بحلم وطموح وانتهت بعون الله بنجاح، شكرا إلى ذلك القلب الدافئ إلى تلك الشمعة المنيرة في عتبات الحياة إلى تلك المرأة التي تعجز الكلمات عن وصفها جدتي حبيبتي، ها أنا أتممت وعدي. إلى الكتف الذي لا يميل إلى الرجل العظيم فخري وسندي، أبي.

إلى من تحلو بها الحياة إلى من كانت الأمن والأمان إلى من أوصى بها الرحمان، أمي. إلي رفيقاتي دربي، المؤنسات الغاليات أختاي (سيرين وانتصار) إلى من كانوا لي عونا إلى من رسموا لي مستقبلا بخطوط الثقة والحب (خالاتي و أخوالي) إلى من جمعنا القدر في صداقة العمر إلى من كان رمزا للوفاء والصدق إلى من كن سحابا ممطرا في السنوات العجاف صديقاتي (اكرام_إسراء_سارة_عبلة_نورة) إلى من كانت بجانبي منذ الخطوة الأولى إلى التي تعبت وتحدت الصعاب إلى من كانت سندا وعونا طوال هذي الرحلة صديقتي صليحة.

يسرى

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL. حيث تضمنت هذه الدراسة التعريف بالسياسة المالية وأدواتها بالإضافة إلى النمو الاقتصادي ونظرياته، وقد ركزت الدراسة على محددين أساسيين هما: النفقات العامة والإيرادات العامة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

تمثلت نتائج الدراسة في أن النفقات العامة لها تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي أما بالنسبة للإيرادات العامة لها تأثير سلبي وغير معنوية إحصائيا.

Abstract :

This study aimed to discover the impact of fiscal policy on economic growth in Algeria during the period 1990-2022, using the autoregressive lagged distributed gap (ARDL) model. This study included an introduction to fiscal policy and its tools, in addition to economic growth and its theories. The study focused on two basic determinants: public expenditures and public revenues and their relationship to economic growth. The results of the study were that public expenditures have a positive and statistically significant impact on economic growth, while public revenues have a negative and significant impact .

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، السياسة المالية

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد	01
المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي	02
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	02
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	03
المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي وأنواعه	09
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	10
المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية	10
المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية	16
المطلب الثالث: نظرية النمو الحديثة	21
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية	
تمهيد	25
المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية	26
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية	26
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية	27
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	30
المبحث الثاني: أدوات الساسة المالية	32
المطلب الأول: الإيرادات العامة	33
المطلب الثاني: النفقات العامة	38

المطلب الثالث: الموازنة العامة	42
المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	46
المطلب الأول: الفجوة الإنكماشية	46
المطلب الثاني: الفجوة التضخمية	49
المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي	52
خلاصة الفصل	58
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2022-1990	
تمهيد	59
المبحث الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة	60
المطلب الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	60
المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة	67
المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	68
المطلب الرابع: عموميات حول نموذج ARDL	70
المبحث الثاني: تقدير نموذج ARDL	71
المطلب الأول: تحديد فترات الإبطاء المثلى	71
المطلب الثاني: اختبار الحدود bounds test	72
المطلب الثالث: تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل	73
المطلب الرابع: تقدير العلاقة التوازنية في المدى القصير	74
المبحث الثالث: تحليل النتائج	76
المطلب الأول: اختبار جودة ومعنوية النموذج	76
المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية للنموذج	77
خلاصة الفصل	82
الخاتمة	83
قائمة المراجع	87
قائمة الملاحق	92

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور مخزون رأس المال	05
02	تطور النفقات العامة والإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2010	60
03	تطور النفقات العامة والإيرادات العامة خلال الفترة 2011-2017	61
04	تطور النفقات العامة والإيرادات العامة خلال الفترة 2018-2022	61
05	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2022	62
06	بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة	66
07	مصفوفة الارتباط	67
08	ترميز متغيرات الدراسة	68
09	نتائج اختبار ديكي فولر	70
10	اختبار الحدود	73
11	تقدير نموذج ARDL طويل الأجل	73
12	نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير ECM	75
13	نتائج اختبار جودة توفيق النموذج	76
14	نتائج اختبار المعنوية الكلية للنموذج	77
15	اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	78
16	اختبار مشكلة عدم ثبات تباين البواقي	78
17	اختبار الشكل الدالي للنموذج	80

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	إمكانيات إنتاج الدولة	08
02	العرض الكلي	08
03	الفجوة الانكماشية	47
04	سياسة مالية توسعية	48
05	الفجوة التضخمية	50
06	سياسة مالية انكماشية	51
07	منحنى بياني يمثل تطور معدلات المتغيرات	63
08	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	69
09	تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى حسب معيار AIC.	72
10	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	79
11	اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMSQ	80

مقدمة

تمهيد:

تعد السياسة الاقتصادية العامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة متمثلة في سياسة نقدية و سياسة تجارية و سياسة مالية، حيث تحتل السياسة المالية مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي، تتجلى أهميتها في اعتبارها أسلوبا لإدارة اقتصاديات الدولة ودافعا نحو تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية باستخدام مختلف أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة و الموازنة العامة، ولم يقتصر تطبيق السياسة المالية على بلد دون آخر، بل امتد ليشمل البلدان كافة على اختلاف درجات تطورها الاقتصادي.

وتعتبر العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي موضوعا بالغ الأهمية وسط المحللين و صناع القرار الاقتصادي، وقد اختلفت النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى فعالية السياسة في التأثير عليها،من النظريات الكلاسيكية والكينزية والداخلية الحديثة.

الإشكالية:

تلعب السياسة المالية دورا في التأثير على أداء النمو الاقتصادي باستخدام أدواتها كالنفقات والضرائب وغيرها. قد تؤثر إيجابيا أو سلبيا على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. ونظرا لعجز القطاع العام لوحده عن القيام بعملية تحقيق التوازن الاقتصادي والوصول إلى أقصى درجات التقدم والنمو الاقتصادي وهو الأمر الذي حتم على الجزائر إشراك القطاع الخاص وقد استخدمت أدوات السياسة المالية لهذا الغرض وفي هذا الإطار يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2022؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

_ما المقصود بالسياسة المالية وما دورها في الاقتصاد الوطني؟

_ما هو أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

_ما هو أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات:

تقتضي معالجة الموضوع صياغة مجموعة من الفرضيات هي حصيلة مجموعة من القراءات و أبرز هذه الفرضيات:

_السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من التدابير والإجراءات المعتمدة من قبل الدولة والتي تشمل كل من النفقات، الإيرادات والموازنة العامة، تستخدمها لتحقيق أهدافها المنشودة.

_تؤثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي بطريقة ايجابية.

_ تؤثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي بطريقة ايجابية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث في التأثير على طبيعة السياسة المالية ومدى فعاليتها في الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، والدور الذي يمكن أن تحدثه في التأثير على النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته إذا ما استخدمت أحسن استخدام فهي تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأكبر في تحقيق الأهداف المتعددة التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

_التعرف على نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وخاصة تلك النظريات التي لها علاقة بمتغيرات السياسة المالية.

_إبراز أهم المفاهيم الخاصة بالسياسة المالية وأهدافها وآلية عملها.

_تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

_التعرف على طبيعة الأثر القائم بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

_قياس تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

_تحليل آليات عمل أدوات السياسة المالية لمعالجة المشاكل التي تعرقل تحقيق النمو الاقتصادي للدولة محل الدراسة.

دوافع اختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

_الميول الشخصي للموضوع.

_أهمية موضوع السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

_الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر والمتمثلة في عدم استقرار معدلات النمو مع توفرها على موارد معتبرة يمكن استعمالها و الاستفادة منها من أجل دعم النمو.

حدود الدراسة:

_الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

_الإطار الزمني: تتمثل حدود الدراسة في أنها خاصة بدراسة أثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الفترة ما بين 1990 إلى غاية 2022 في الجزائر.

المنهج المتبع:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع فإننا سنلجأ إلى الأساليب التالية:

_المنهج التاريخي: لعرض تطور السياسة المالية والنمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الفكرية.

_المنهج الوصفي التحليلي: لوصف وتحليل السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

_المنهج الإحصائي القياسي: لبناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات عالجت إشكالية أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، ولكنها في الغالب ركزت على إحدى أدوات السياسة المالية (السياسة الضريبية أو سياسة الإنفاق العام)، ومن بين أهم الدراسات السابقة التي اطلعت عليها ما يلي:

1_هيبور فوزية، طالب دليلة، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990_2020، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وتحديد أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبارها جزء هام من السياسات الاقتصادية وقدرتها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية و ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL) ومن خلال نتائج الدراسة تبين وجود علاقة معنوية بين المتغير التفسيري والمتغير التابع.

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصاديLNGDP.

المتغيرات المستقلة: -نفقات عامة LNTE

-إيرادات عامةLNTR

2_فاطنة قويدري، علي حبيطة، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990_2019، هدفت هذه الدراسة إلى قياس بعض أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مع بعض الدول العربية وذلك من خلال استخدام دراسة قياسية متمثلة في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وكانت نتائجها كالتالي:

النفقات العامة لها تأثير إيجابي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بينما الإيرادات الضريبية لها تأثير سلبي.

المتغير التابع: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي LGDPH.

المتغيرات المستقلة: - الإنفاق العام LG

-الإيرادات الضريبية LTAX

-رأس المال المادي LK

3_ دراسة عبد الرحمان بن بوزيد و فكارشة سفيان، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980_2018، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتطبيق منهجية نماذج الانحدار الذاتي الموزعة (ARDL)(P,Q1,Q2)، بينت نتائج الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر أن النفقات العمومية لم تساهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي ولها تأثيرا سلبيا في الأجلين القصير والطويل.

4- دراسة جهيدة العياطي، تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقاربة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة اقتصاد الجزائر. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، كانت النتائج الرئيسية للدراسة كما يلي: الإنفاق الحكومي والإيرادات الكلية لها تأثير إيجابي ومعنوي على نمو الناتج الداخلي الإجمالي، بينما الضرائب الحقيقية المباشرة وغير المباشرة تؤثر سلبا في هذا الناتج. وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: الناتج المحلي الخام BIP

المتغيرات المستقلة: -النفقات العامة ممثلة بالإنفاق العمومي G

-الإيرادات T

-الدين العام D

5_ دراسة ضيف أحمد، تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1989-2012) في أطروحته للدكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03، وذلك بتقدير نموذجين، الأول تم فيه إدراج متغيرتي الإنفاق الحكومي للتسيير والتجهيز، ونسبة التحصيل الضريبي من إجمالي الناتج المحلي إلى دالة الإنتاج لـ "سولو"، وخلصت نتائجه إلى عدم معنوية نفقات التسيير ووجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي وهناك علاقة عكسية بين معدل الضريبة والناتج المحلي والنموذج الثاني يحتوي على متغيرتي الإنفاق على رأس المال البشري (نفقات الصحة والتعليم والبنية التحتية المضافة إلى دالة الإنتاج، أظهرت نتائجه إلى وجود علاقة طردية بين نفقات البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة عكسية بين نفقات الصحة

والتعليم وبين الناتج المحلي، كما توصلت نتائج تحليل وضعية الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر متذبذبا وغير مستديم، يتغير تبعا لتغيرات قطاع المحروقات.

6_ دراسة بشيشي وليد، مجلخ سليم، أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، جامعة قالمة، الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2017. حيث طرحت الإشكالية التالية: ما مدى تأثير السياستان النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة بالاعتماد على برنامج Eviews 08 وذلك باستخدام المنهج الوصفي التاريخي وتدعيمه بالأسلوب القياسي بصياغة النموذج القياسي حسب معادلة سانت لويس باستخدام برنامج Eviews 08، حيث اعتمدت في دراستها التطبيقية على عرض النقد بالمفهوم الواسع كمتغير مستقل لتمثيل السياسة النقدية وإجمالي الإنفاق العام كمتغير مستقل أيضا لتمثيل السياسة المالية أما المتغير التابع متمثل في الناتج المحلي الإجمالي كقياس لمستوى النشاط الاقتصادي، وتمكنت الدراسة من التوصل إلى جملة من النتائج التالية:

-تأثير السياسة النقدية في المدى الطويل أقل من تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي إلا أنه في الحقيقة تأثير كليهما معنوي ويكمل الآخر

-كما اتضح أن تأثير السياسة النقدية يظهر في المدى القصير وذلك لسهولة تكيف السياسة النقدية مع الأوضاع الاقتصادية أما تأثير السياسة المالية فهو يتطلب مدة زمنية حتى يظهر تأثيره.

هيكل الدراسة:

سيتضمن هذا البحث ثلاثة فصول، خصص الفصلان الأوليان للجزء النظري، والفصل الثالث لدراسة قياسية للاقتصاد الجزائري، حيث سنتطرق إلى:

_الفصل الأول: النمو الاقتصادي، مفاهيم ونظريات.

_الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية.

_الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2022.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، فكل السياسات الاقتصادية تسعى إلى تحقيق معدلات أعلى للنمو موازاة مع تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، فالنمو الاقتصادي يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، كما أنه أحد أهم مقاييس الرفاهية ومستوى المعيشة.

ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها موضوع النمو الاقتصادي فقد احتل مكانا هاما في مختلف الدراسات الاقتصادية ونال اهتمام جل الباحثين على اختلاف مدارسهم الفكرية وقد عرفت نظريات النمو تطورا كبيرا ففي البداية اعتمدت نظريات النمو على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي ومحدداته ممثلا في تحاليل المدرسة الكلاسيكية ومع تطور أدوات التحليل الكمي تم إدخال النماذج الرياضية في نظريات النمو الاقتصادي لتوضيح أهم الفروض التي تقوم عليها وتحليل ما يتم الوصول إليه من نتائج تساهم في تفسير محددات النمو الاقتصادي ومصادره وتفسير الاختلاف في مساره بين مختلف البلدان، وللتفصيل أكثر في هذه النظريات فقد تم تقسيم الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع البارزة التي تناولتها الدراسات القديمة والحديثة، نظرا لاهتمام جل الاقتصاديات بتحسين ظروف أفراد مجتمعها، ومفهوم النمو الاقتصادي يتطلب معرفة مختلف التعريفات التي قدمت لهذا المصطلح وكذا محدداته وقياسه، وهذا ما سيتم عرضه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

لقد قدم لمصطلح النمو الاقتصادي عدة تعريفات يمكن أن نورد أهمها فيما يلي:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].

يعني مفهوم النمو الاقتصادي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وعكسه الركود والكساد[2].

يعني النمو تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن أو أنه يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة.[3]

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه التطور الحاصل في كافة المؤشرات الاقتصادية الأساسية بشكل موجب فهو عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، والذي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في البلد (العمال، والأرض أو الموارد الطبيعية ورأس المال، والتنظيم والتكنولوجيا)، والذي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.[4]

---

[1] محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، **المكتبة العربية**، كلية إدارة الأعمال، جامعة الطائف وكلية التجارة، جامعة دمياط 1440 هـ – 1441هـ، ص381.

[2] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص313.

[3] عبد الرزاق محمد الدليمي، **الإعلام والتنمية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2012، ص45.

[4] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **تداعيات النمو الاقتصادي**، دراسات اقتصادية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر، ص65.

إن النمو الاقتصادي يمثل التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها [1]، وهو من الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية التي تسعى إلى تحقيقه كل الدول[2].

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

تختلف معدلات النمو الاقتصادي من بلد لآخر ويعود هذا الاختلاف إلى التباين في مستويات وكيفية استخدام العناصر الداخلة في تحديد هذا النمو الاقتصادي، وتشمل محددات النمو الاقتصادي مجموعة من العوامل المتمثلة في عوامل الإنتاج من العمل، رأس المال والتكنولوجيا حيث هناك تقسيمين لهذه العوامل تتمثل في:

أولا: التقسيم الأول

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تحدد النمو الاقتصادي وتؤخذ هذه العوامل على شكل مجمعات وتتمثل في كل من العمل، رأس المال والتطور التقني، إلا أنه يبقى من الصعب تحديد أي من هذه العوامل الثلاثة يلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي لأن هذا يتوقف على خصائص كل اقتصاد ومدى تطوره[3].

1- العمل:

يعرف العمل بأنه مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الفرد لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته وتتوقف مساهمة العمل في الإنتاج على عوامل عديدة تختلف من حيث طبيعتها، وسنركز على العاملين التاليين نظرا لما لهما من علاقة مباشرة بحجم الإنتاج وكفاءته:

-العامل النوعي للعمل: هذه الناحية متعلقة بالكفاية الإنتاجية للعمل أو القدرة على الإضافة إلى الإنتاج.

---

[1] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة حالة مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010 – 2011، ص04.

[2] طالب سومية شهيناز، **الاقتصاد الكلي1**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية جميع التخصصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017 – 2018.

[3] طالب دليلة، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020 – 2021، ص13.

-العامل الكمي للعمل: تتحدد كمية العمل بعدد المنتجين من السكان لا بعدد السكان الاجمالي، إذ أن النسبة الأكبر لعدد السكان هي فئات مستهلكة مثل كبار السن والأطفال[1].

2 – رأس المال:

عند أي نقطة زمنية يعتبر مخزون رأس المال المحدد الرئيسي للناتج في الاقتصاد، إلا أنّ مخزون رأس المال يتغير عبر الزمن، وهذا التغير سيؤدي إلى التغير في معدل نمو الناتج على وجه خاص، هناك عاملين يؤثران على مخزون رأس المال: الاستثمار والاهتلاك Depreciation .

فالاستثمار هو الإنفاق على الآلات والمعدات الجديدة والتي تؤدي إلى رفع مخزون رأس المال. أما الإهتلاك فهو التآكل الذي يصيب رأس المال المتقادم ويؤدي إلى خفض من مخزون رأس المال، فعلى سبيل المثال، إذا تقادم رأس المال في فترة 25 عاما، فإن معدل الإهتلاك هو 4% سنويا

$(\alpha = 0.04)$.

أما الكمية التي تهتلك كل عام فهي Ak والتي يبدو أنها تتناسب طرديا مع كمية مخزون رأس المال يعبر عن العلاقة أو تأثير الاستثمار والإهتلاك (α) على مخزون رأس المال من خلال العلاقة التالية: التغير في مخزون رأس المال = الاستثمار –الإهتلاك

$$\Delta K = I - \alpha K$$

$$\Delta K = SY - SK$$

تسمى هذه المعادلة ب المعادلة الديناميكية للاقتصاد.

لفهم معادلة تراكم رأس المال، لنفترض أن الاقتصاد يبدأ بمخزون رأس المال ليكن $K_0 = 1000$ مع معدل اهتلاك $\alpha = 0.1$ ويتم استثمار حوالي 200 وحدة كل سنة، كيف يتطور مخزون رأس المال عبر الزمن؟

الجواب يظهر في الجدول التالي:

[1] نسمن فطيمة، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي** (دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1990 – 2018)، أطروحة مقدمة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020 – 2021، ص123.

الجدول (1): تطور مخزون رأس المال عبر الزمن

مثال عددي[1]

الزمن	رأس المال K	الاستثمار I	الاهتلاك αK	التغير في رأس المال ΔK
0	1000	200	100	100
1	1100	200	110	90
2	1190	200	109	81
3	1271	200	127	73
4	1344	200	134	66
5	1410	200	14	59
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
52	2000	200	200	0

الجدول يعبر عن العلاقة بين الاستثمار والاهتلاك والمستويات المختلفة لمخزون رأس المال:

فكلما ارتفعت كمية مخزون رأس المال كلما ارتفعت كمية الإهتلاك معا، نلاحظ في الجدول أنه كلما كانت قيمة الاستثمار أكبر من قيمة الإهتلاك كلما كان $\Delta K > 0$، لكن نلاحظ في الجدول أيضا أنه قيمة مخزون وحيدة ($K^* = 2000$) يتساوى الاستثمار بكمية الإهتلاك ($I=\alpha K = 200$) بعد هذه النقطة التي يتساوى فيها الاستثمار مع الإهتلاك لا ينمو مخزون رأس المال عند مستوى الاستثمار المعطى.

[1] أمين حواس، **محاضرات في النمو الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016، ص39.

وعليه، إن وجد أن وصل اقتصاد ما إلى هذا المستوى، فإنّ مستوى مخزون رأس المال لن يتغير بسبب توازن كل من الاستثمار والإهتلاك، هذا يعني أنه عند قيمة K^*يصبح $\Delta k = 0$ وبالتالي يصبح مخزون رأس المال R^* والناتج $f(k^*)$ مستقرا عبر الزمن طالما أن الاستثمار في كل فترة غير قادر على تجاوز الإهتلاك الذي يحدث في الإنتاج وبالتالي تسمى k^*بمستوى " الحالة المستقرة لرأس المال " Steady State level of capital " الحالة المستقرة مهمة لسببين رئيسيين: أولا، أن اقتصاد ما عندما يصل إلى الحالة المستقرة فإنه سيبقى هناك، أما السبب الثاني أن كل اقتصاد لا يوجد عند الحالة المستقرة سيسعى للوصول إليه، فبغض النظر عن مستوى رأس المال الذي انطلق به الاقتصاد فإنه سينهي به المطاف إلى مستوى الحالة المستقرة لرأس المال، في هذه الحالة تمثل الحالة المستقرة " حالة توازن الاقتصاد على المدى الطويل "[1].

3 – التقدم التكنولوجي:

إن المعارف العلمية والتقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الإبداعات تخلق فرصا جديدة للاستثمار، وتغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع.

وقد زادت حديثا أهمية التقدم التقني خاصة في ميدان البحث الاقتصادي، كما تم إدماجه في النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، ويتمثل التقدم التقني في تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي في وسائل وعمليات الإنتاج والتي تسمح بزيادة ونمو حجم الإنتاج، كما أن التقدم التكنولوجي يمكن من إنتاج سلع جديدة وذات نوعية جيدة ويؤدي هذا إلى تطور النظام الاقتصادي ككل.

وفي ظل هذه الشروط وإذا اتسم تصرف الأفراد بالعقلانية، فلابد من وجود علاقة ثابتة بين حجم الإنتاج الحقيقي (Y)، ومخزون رأس المال (K)، حجم العمل المستخدم (L) والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج (T)، ويمكن كتابة هذه العلاقة كما يلي: $y= (k, L, T)$ وتعبر هذه الصيغة الرياضية عن الدالة الكلية للإنتاج.

ثانيا: التقسيم الثاني

من جهة أخرى فقد قام (Mc connell 1990) بتقسيم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الاقتصادي إلى أسباب مرتبطة بجانب العرض وأخرى مرتبطة بجانب الطلب.

[1] أمين حواس، **محاضرات في النمو الاقتصادي**، مرجع سابق، ص40.

من جانب العرض لدينا:

أ – كمية ونوعية الموارد الطبيعية.

ب – كمية ونوعية الموارد البشرية.

ت – المتوفر من السلعة الرأسمالية.

ث – التكنولوجيا.

وكلما زادت كمية ونوعية كل من الموارد الطبيعية، وكذلك اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى توفر قدر كاف من عرض الموارد المالية ممثلا في الادخار، وتكنولوجيا متطورة، فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الإنتاج الحقيقي وبالتالي إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي.

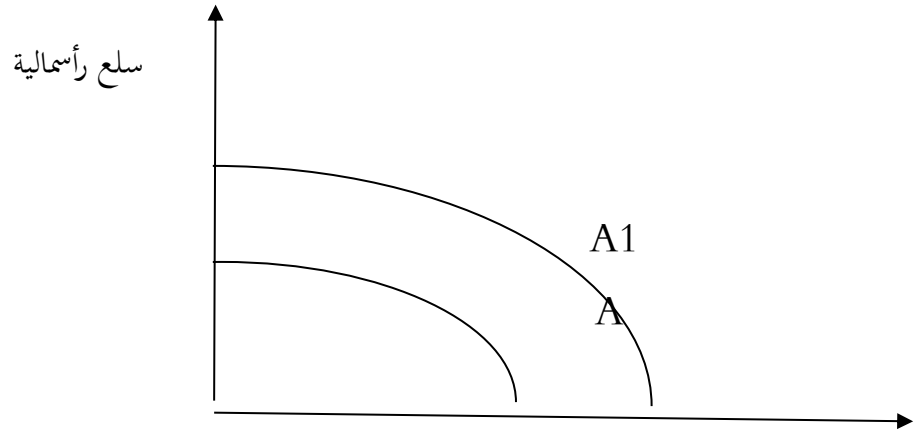
وبالإضافة إلى هذه العوامل، فإن هناك عاملان آخران يساهمان في النمو الاقتصادي ويرتبطان بجانب الطلب وهما[1]:

أ – تزايد الطلب الكلي: حيث أن ارتفاع حجم الطلب الكلي يؤدي إلى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، و بالتالي استعمال كل قدرات الإنتاج المتاحة في المجتمع، مما يزيد من حجم الناتج القومي الإجمالي. ب – الاستخدام الأفضل للموارد: إنّ الاستخدام الكامل للموارد قد لا يكفي وحده لتحقيق الزيادة في الإنتاج، لهذا ينبغي أيضا تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وهذا بتوجيه الموارد الاقتصادية والمالية بالطريقة التي تسمح بتحقيق مستويات أكبر في الإنتاج.

ويوضح الشكل البياني (1) خط إمكانيات إنتاج الدولة (AB) والذي يمثل البدائل المختلفة التي يمكن إنتاجها بالموارد المتاحة، والتي تحقق كل من شرطي التوظيف الكامل والاستخدام التام لعوامل الإنتاج، والنمو الاقتصادي في هذه الحالة يمثله انتقال منحنى خط إمكانيات الإنتاج إلى جهة اليمين وإلى الأعلى أي الانتقال من AB إلى $A_1 B_1$ والذي يعكس زيادة حجم الإنتاج الحقيقي.

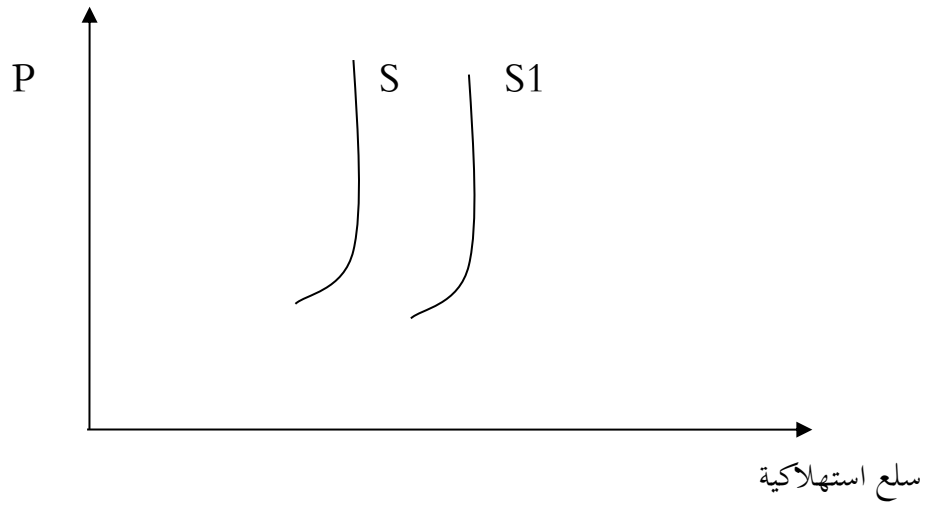
[1] طالب دليلة، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، مرجع سابق، ص ص 13 – 14.

الشكل (1): إمكانيات إنتاج الدولة[1]



وبالرغم من أهمية عوامل الطلب، فإن لعناصر العرض تأثيرا مهما على النمو الاقتصادي وهي العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين من S إلى S_1 وهذا يوضحه الشكل (2):

الشكل (2): العرض الكلي[2]



يعكس انتقال شكل العرض الكلي إلى اليمين إلى مقدار الزيادة في حجم الإنتاج الحقيقي للبلاد، والذي يمكن أن يتأثر بإحدى العاملين التاليين:

[1] طالب دليلة، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات (مطبوعة) جامعة أبي بكر، تلمسان، 2020-2021** ، ص 15.

[2] نفس المرجع،ص15.

1 – زيادة كمية الموارد المتاحة.

2 – زيادة إنتاجية تلك الموارد.

تتأثر الإنتاجية بدرجة التقدم التكنولوجي، أي مدى تطور التقنيات المستعملة في الإنتاج وتقديم الخدمات، وحجم رأس المال المستخدم، بالإضافة إلى نوعية اليد العاملة وتخصصها ومقدار الكفاءة في توزيع الموارد في المجالات الأكثر إنتاجية.

ومن خلال هذا التحليل الدور الرئيسي والأهمية التي يحتلها تراكم رأس المال عن طريق توفر ادخار بقدر كافي يوجه نحو استثمارات أكثر إنتاجية تؤدي إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات التي تعمل على توفير هذا التمويل ممثلة في النظام المالي والمصرفي[1].

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي وأنواعه

يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة * 100 / الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

وقياس متوسط دخل الفرد الحقيقي = الدخل الحقيقي في سنة ما/ عدد سكان الدولة في سنة ما *100[2]

يمكن تصنيف أنواع النمو إلى:

1 – النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

[1] طالب دليلة، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، مرجع سابق، ص ص 16 – 17.

[2] محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص ص 385 – 386.

2 – النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو الكثيف يمثل نقطة الانقلاب، أين يتحول المجتمع تماما والظروف الاجتماعية تتحسن[1].

بالإضافة إلى ذلك، هناك ثلاثة أنواع أخرى للنمو الاقتصادي وهي:

1 – النمو الطبيعي: وهو النمو الذي يحدث بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون تدخل الدولة، أو دون إتباع تخطيط علمي على المستوى الوطني.

2 – النمو العابر: وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرار والثبات وإنما يظهر في ظروف استثنائية كنتيجة لعوامل طارئة خارجية في العادة لا تلبث أن تزول معيدة النمو إلى معدله السابق.

3 – النمو المخطط: وهو الذي لا يحقق إلا بوجود تخطيط شامل وكامل للموارد الاقتصادية ومتطلبات المجتمع، وهو يرتبط بقدرة المخطط وفعاليته، ومشاركة الأفراد والمؤسسات في عملية التخطيط على جميع الأصعدة و المستويات[2].

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

عرفت نظريات النمو الاقتصادي تطورا كبيرا بدءا من إسهامات النظرية الكلاسيكية، وذلك من خلال نظرية آدم سميث وريكاردو ومالتس في النمو الاقتصادي، ومرورا بالفكر الكينزي، لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي في الفكر التقليدي والحديث على النحو والترتيب الآتي:

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية

[1] طالب دليلة، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، مرجع سابق، ص17.

[2] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **تداعيات النمو الاقتصادي**، مرجع سابق ص70.

تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بجملة أفكار هامة، كانت المنطلقات الفكرية الأولى للنظرية الكلاسيكية في النظرة لموضوع النمو الاقتصادي، الذي يشغل العديد من المفكرين والباحثين وصناع القرار في كافة دول العالم، ونورد أهم ما جاءت به هذه النظرية كما يلي:

أولا: مفهوم آدم سميث

لا يعتبر سميث القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع، إلا أنه يركز على القطاع الصناعي في عملية النمو، وهذا نظرا لتزايد الغلة في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي، بالإضافة إلى القطاع الصناعي فحسب " سميث " هناك عامل آخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفر بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، والذي بدوره يتحول إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال والذي ينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي، والذي بدوره يؤدي إلى الركود نظرا إلى تناقص المردودية في القطاع الزراعي، غير أنه يعتبر هذا الركود حالة سكون يكون فيها المجتمع في حالة توازن ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية[1].

ثانيا: دافيد ريكاردو

يعتبر دافيد ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي وانطلاقا من ذلك يرى أن القطاع الفلاحي هو أهم نشاط اقتصادي وهو الزراعة لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر مواد العيش للسكان، واهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي ورأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه يرى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر من القطاع الفلاحي.

[1] طالب دليلة، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، مرجع سابق، ص ص 26 – 27.

وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي: الرأسماليين، العمال، ملاك الأراضي، فحسب ريكاردو فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في الاقتصاد الوطني عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة والوسيلة التي تقوم من خلالها عملية الإنتاج لكنهم حسب، ريكاردو أقل أهمية من الرأسماليين، أما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

وبتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات قسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاثة أقسام وهي أرباح الرأسماليين، أجور العمال، ريع ملاك الأراضي وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فقد ركز ريكاردو على زيادة الأرباح إذ كلما زادت هذه الأخيرة فإن تكوين رأس المال يزداد ويزداد بذلك الاستمرار.

ويرى ريكاردو أهمية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية لذلك يحبذ ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم وبالتالي تضيع فرصة التنمية.

وطور ريكاردو نظرية الريع والتي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى تناقص الدخل وهذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك[1].

ثالثا: روبرت مالتس Robert Malthis (1766 – 1834)

إن أفكار وطروحات مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب

[1] العقون عبد الجبار، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990 – 2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019 – 2020، ص ص 80 – 81.

على السلع، وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

وذكر مالتوس بأن عدد السكان ينمو بمتوالية هندسية فيما ينمو معدل الغذاء بمتوالية حسابية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات، وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف ويؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو

الاقتصادي وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس زيادة رأس المال ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.[1]

غير أن التحليل الكلاسيكي بالغ في تشاؤمه فيما يتعلق بقانون تناقص الغلة الذي أطلق عليه مصطلح " ClassicalPessimists "، فقد فشل في التنبؤ بمدى انتشار وقوة الثورة التكنولوجية، التي تغلبت على مشكلة تناقص الغلة، خاصة في الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي شهدت الثورة الخضراء Green Revolution، كما لم تنطبق النظرية المالتسية– الكلاسيكية – للسكان على الدول المتقدمة فقد انخفضت بها معدلات المواليد مع زيادة الدخول[2].

رابعا: نظرية النمو الكلاسيكية

من خلال تجميع آراء المفكرين الكلاسيك في النمو الاقتصادي يمكن إيجاد إطار عام للنظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي كما يلي:

–اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لكل من العوامل الرئيسية وهي العمل ورأس المال والمواد الطبيعية والتقدم التكنولوجي وبالتالي فإن التغير في النمو يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو بعضها أو جميعها ويعتبرون أن العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي عناصر متغيرة وأجمعوا على أن الموارد الطبيعية ثابتة ويقصدون بها على وجه تحديد الأراضي الزراعية.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2007، ص 59.

[2] عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، الكويت، 2021، ص 9.

-اعتقد الكلاسيك أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وبعملية تكوين رأس المال إذ أن الحافز الرئيسي على التوسع في الإنتاج يتمثل في الحصول على الأرباح وأن هذه الأرباح تتأثر بالعديد من العوامل يعتبر من أبرزها التقدم في الفن الإنتاجي، كما أن هذا التقدم يتيح إمكانية إنتاج سلع جديدة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الأرباح وتشجيع الاستثمار.

-اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي من خلال تأثير أحدهما على الآخر فبالنسبة لتأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان يرى الكلاسيك أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور، فبزيادة هذا الأخير يزداد الأجر الذي يحصل عليه العامل الأمر الذي ينجم عنه زيادة في السكان.

أما بالنسبة لتأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظهور قانون تناقص الغلة في الزراعة بافتراض ثبات الفن الإنتاجي والأرض وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية والغذائية ومن ثم ارتفاع الأجور وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح والإدخارات الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكوين رأس المال.[1]

-اتجاه الأرباح نحو الانخفاض إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي والسبب طبقا لآدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

-يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

-حالة الثبات إذ أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

-الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني ونظام كفء للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة.

[1] العقون عبد الجبار، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي**، مرجع سابق، ص 83.

وكخلاصة لما سبق فإن الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيس للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية واعتقدوا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.[1]

خامسا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية وأهم هذه الانتقادات هي:

-الأرباح مصدر للادخار : اعتبر الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار وهذا يصح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

-الادخارات تتجه كلها للاستثمار : يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتجه نحو الاستثمار وكما قال شومبيتر بأن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

-قوانين غير واقعية: إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك والتي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض وعلى نظرية مالتوس في السكان، وقد قللوا من أهمية وإمكانيات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد كما أن عدد السكان لم ينم بالمعدلات السريعة التي افترضوها وأن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان وعليه فإن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.

-سياسة التجارة الحرة ضعيفة: يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة وأن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو وتتحول إلى احتكارات وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا فليس هناك بلدا يكون فيه السوق هو السائد فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية فإن اختيارات السوق تعدل من خلال الاختيار العام والسياسات النقدية والمالية.

[1] مدحث القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص ص 63_64.

-إهمال النظرية للقطاع العام: يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي وخاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دورا نشطا كوكيل للتنمية في البلدان المذكورة.

-أهمية محدودة للتكنولوجيا : افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

-تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح: أظهرت التجربة العلمية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.[1]

المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية

ساد النظام الرأسمالي أزمة حادة أعقبها الركود الاقتصادي بين سنوات 1929 – 1933 ومن خلال معطيات تلك الفترة وضع كينز نظريته المشهورة في العمالة لمعالجة هذه الأزمة وتعد آراؤه التي أعقبت أفكار المدرسة الكلاسيكية منحى جديدا في الفكر الاقتصادي فقد حدد عددا من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي، وأوضح كينز أن للمشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في الاهتمام بجانب عرض السلع والخدمات تماشيا مع مقولة الاقتصادي الكلاسيكي جون باتيست ساي كل عرض يخلق طلبه الخاص وإنما تكمن المشكلة في تفعيل جانب الطلب وتصريف السلع والخدمات التي فاضت بها مصانع أوروبا وأمريكا في تلك الفترة[2].

والقضية الأساسية التي شغلت ذهن كينز هي مسألة عدم الاستقرار الداخلي للرأسمالية الذي يعرضها من حين لآخر لأزمات البطالة والركود وقد اهتم كينز بدراسة وتحليل هذه المسألة من منظور الأجل القصير فقط، كما أوضح كينز أن الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على التوازن وتحقيق التوظيف الكامل وأنه لمواجهة ذلك يتعين أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكان توصله إلى هذه النتيجة نابعا من تركيزه على دراسة جانب الطلب فقد استخدم كينز فكرة الطلب الكلي الفعال ليعطي من خلالها تفسيرا لأسباب عدم التوازن وموجات البطالة

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص ص 64-66.

[2] العقون عبد الجبار، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي**، مرجع سابق، ص85.

والانكماش[1]، فكينز لم يركز اهتمامه على النمو الاقتصادي وإنما ركز على الاستقرار الاقتصادي فلم يهتم بدراسة مشاكل النمو الطويل الأجل للبلدان النامية ومع ذلك فقد قام بتحليل دقيق للمعلمات الرئيسية للنمو مثل الطلب الفعال والمضاعف التي أصبحت جزءا عضويا في النظريات الاقتصادية للنمو التي جاءت بعد كينز.

وبدأ اهتمام الكينزيين بقضية النمو طويل المدى نتيجة لعوامل ثلاثة وهي الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية بعد الحرب وتعاظم نمو النظام الاشتراكي عالميا وطرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية حديثة الاستقلال وهنا بدأ الكينزيون في توسيع مجال اهتمامهم وتطوير أدواتهم التحليلية لتلافي نقائص النظرية العامة والاستجابة للتحديات الجديدة التي فرضتها تغيير علاقات القوى في عالم ما بعد الحرب وعندئذ بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو الكينزية[2].

أولا: نموذج هارود –دومار:

نشر الاقتصادي البريطاني هارود Ray F. Harrod في عام 1939 مقالة بعنوان An Essay in DynamicTheory (Harrod, 1939)، الذي طور فيه التحليل الكينزي المتعلق بالنمو، ونفس الأفكار وضعت في وقت لاحق ولكن بشكل مستقل على يد الاقتصادي الأمريكي دومارEv-seyDomar في مقالة له بعنوان (Expansion and Employment Domar, 1947)، ولذلك يرتبط ذلك النموذج باسمي الاقتصاديين " هارود –دومار " والذي أوضح الدور المزدوج للاستثمار في عملية النمو، حيث أن الاستثمار يولد الدخل – أثر الطلب – ويعزز الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة رصيد رأس المال – أثر العرض – كما بينا أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، ويقوم ذلك النموذج باختصار على تلك المعادلة:

$$\Delta Y / Y = S/C$$

حيث: (Y): الدخل القومي، (S): الميل المتوسط للادخار، ويشير الجانب الأيسر من المعادلة إلى معدل النمو في (ن. م. ج)، الذي يرتبط مباشرة وطرديا بمعدل الادخار القومي، وذلك في ظل افتراض غياب الحكومة، وبالتالي لكي يحدث النمو يجب أن يتم ادخار واستثمار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي.

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، عدد226، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت، 1998، ص309.

[2] رمزي زكي، مرجع سابق، ص313.

ويعد نموذج هارود –دومار من أشهر نماذج النمو في الأربعينيات من القرن الماضي، الذي استخدم على نطاق واسع في الدول الأوروبية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية، وقد قدم ذلك النموذج نقطة الانطلاق لمناقشات مهمة للنمو الاقتصادي، لاقت اهتماما كبيرا لمدة ثلاثة عقود على الأقل (بين منتصف 1950 - 1980).

لكن يعاب على ذلك النموذج أنه افترض بعض الافتراضات التي لا تنطبق على الدول النامية هذا منطقي بحكم أن ذلك النموذج صمم خصيصا للدول المتقدمة – مثل افتراض التوظف الكامل، وعدم تغير الأسعار ومعدلات الفائدة، والاقتصاد المغلق – لا يوجد تعامل مع العالم الخارجي – وعدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية – تجاهل أثر البرامج الحكومية على النمو الاقتصادي – وغيرها من الافتراضات التي تجعل من عملية التنمية أقرب إلى التجريد النظري منها إلى الواقع في تلك الدول، كما أن محددات النمو في ذلك النموذج لتلك الدول –كالادخار– ضئيلة نظرا لانخفاض دخلها القومي[1].

ثانيا: نموذج كالدور

ينتمي نيكولاس كالدور إلى مدرسة كامبريدج التي دخلت في معارك فكرية مع المدرسة النيوكلاسيكية خلال الخمسينات والستينات، وقد شكلت أفكار كالدور ما اصطلح عليه بنظرية النمو والتوزيع لما بعد كينز وتولي هذه النظرية لتراكم رأس المال والميل للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل أهمية محورية في تفسير النمو وقد انطلق كالدور من مقولة أساسية مفادها أن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم ومعدل التراكم يتوقف على الادخار[2]، وقد بني كالدور نموذجين هامين في النمو الاقتصادي.

أ_النموذج الأول:

انطلق كالدور في نموذجه الأول من فرضية أساسية تقتضي باعتبار أن النسبة (الادخار/ الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو كما استند كذلك إلى دالة الادخار التقليدية التي تفترض أن الادخار يساوي نسبة الفوائد إلى الدخل الوطني ويمكن سرد فرضيات نموذجه على النحو التالي:

- أن الدخل الوطني أو الناتج الوطني يتكون من الأجور والأرباح فقط.

[1] عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 14 – 15.

[2] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق، ص316.

- أن الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال أكبر من نظيره لدى المستثمرين وبالتالي يكون الميل الحدي للادخار لدى العمال أصغر من نظيره لدى المستثمرين.
- أن نسبة (الاستثمار/ الإنتاج) متغير مستقل.
- عدم وجود المنافسة الكاملة والاحتكار التام.
- ضمان نسبة التشغيل الكامل في المجتمع.

وقد توصل كالدور في نموذجه على المعادلتين التاليتين:

$$(S_p - S_w)\ p/Y = S_w$$

$$P = (1/S_p - S_w) - Y^* S_w/ S_p - S_w$$

حيث I: الاستثمار الكلي، W: الأجور والمرتبات، Y: الدخل الوطني، P: الأرباح و الفوائد

وعلى ذلك فإن الميل الحدي للادخار لكل من العاملين والمستثمرين يعتمد على نسبة الاستثمار الإجمالي، كما أن ثبات تلك النسبة يعتمد على مدى التغير في كل من S_wو S_P، أما افتراض التشغيل الكامل فيوضح أن الزيادة في مستوى الاستثمارات يزيد من الدخل الوطني إلا أن ذلك سيؤدي إلى خفض مستوى الطلب ومستوى الأسعار مما يقلل من نصيب الأرباح في الدخل الوطني، ويؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الاستهلاك الحقيقي وبافتراض وجود مرونة نسبية في الأسعار والأرباح فإن الاقتصاد يمكن أن يستقر عند مستوى التشغيل الكامل، أما درجة اتزان النظام الاقتصادي فإنها تعتمد على معامل الحساسية لتوزيع الدخل والتي افترض كالدور أنها تعادل: $1/ S_p - S_W$

النموذج الثاني كالدور:

وضع كالدور مجموعة من الافتراضات قبل الشروع في البناء النظري لنموذجه الثاني حيث افترض تحقق العاملة الكاملة، مع ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات كما افترض اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال وبالتالي فإنها تكون محصلة لكل من نمو ورأس المال ونمو الإنتاجية، إضافة إلى فروض أخرى نسردها على النحو التالي[1]:

[1] العقون عبد الجبار، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي**،مرجع سابق، ص ص 89_90.

-أن الدخل يتكون من كل من الأجور والأرباح حيث تمثل الأجور دخل العمال ورواتب الموظفين.

-الجزء الخاص بالأرباح من الدخل الكلي يعد دالة للاستثمار.

-يتم عن جميع المؤشرات الكلية في النموذج (الدخل، الأرباح، رأس المال، الادخار، الاستثمار) بالأسعار الثابتة.

-دالة الاستثمار التي افترضها كالدور هي تلك الدالة التي تجعل من الاستثمار لأي فترة جزء من دالة التغير الناتج، وجزء من دالة لتغيير ربح رأس المال لنفس الفترة.

-اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال، والتقدم الفني الحادث.

عالج كالدور نموذجه الثاني في حالة تغير العديد من الظروف المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع حيث قسم النموذج إلى مرحلتين عند ثبات السكان وفي حالة الزيادة السكانية، إن أهم الإضافات التي قام بها كالدور في نموذجه الثاني تتمثل في أنه:

- لم يكتف ببحث أثر كل من الادخار ورأس المال على النمو، بل بحث أيضا في أثر التغير الحركي للتقدم التكنولوجي على ذلك النمو.

-أضاف إلى تحليله تحليل مستقبل النمو، وهي إضافة نوعية تحسب له كسبق.

-أدخل كالدور دالة التقدم التكنولوجي محل دالة الإنتاج الاعتيادية وأرجع النمو في دالة التقدم إلى نمو كل من الإنتاجية وتراكم رأس المال بينما ترجعهما دالة الإنتاج الاعتيادية إلى نمو كل من نصيب الفرد في الناتج ونصيبه في رأس المال.

بهذه الإضافات تمكن كالدور من جعل نموذجه من أكثر النماذج واقعية، كما أنه نموذج صالح للتطبيق على اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء.

وقد وجهت كثير من الانتقادات إلى نموذج كالدور منها افتراضه ثبات معدل الادخار الوطني عبر الزمن وهذا أمر لا تدعمه الوقائع، كما أن بيان كالدور لحركة الأسعار والأجور وهي تتغير حينما يحدث عدم استقرار اقتصادي فهذه مسألة لا تحدث إلا بصورة عرضية، ناهيك عن أن ثمة مبالغة شديدة على الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في

تحقيق النمو، وأهمل بذلك إمكانات تحسين معدلات النمو من خلال زيادة كفاءة المدخلات من العمل ورأس المال، كما أن تخيل كالدور لم يوضح الحركات الدورية التي تطرأ على النظام[1].

المطلب الثالث: نظرية النمو الحديثة

أدى الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل إلى فشلها في إعطاء تفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر لتاريخ للاقتصاديات حول العالم. وقد برزت نظرية النمو الحديثة " The New Grouththeory، أو ما يعرف بنموذج النمو الداخلي EndogenousGrowth Model في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات في القرن الماضي، كرد فعل للانتقادات التي وجهت لنموذج سولو للنمو، فهي تحاول تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو الناتج القومي الإجمالي GNP، الذي يم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو الكلاسيكي لسولو – بواقي سولو Solow Residual– ويعتمد فيها معدل التغير التكنولوجي في الأجل الطويل على المعلمات الأساسية للنموذج مثل معدلات الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ومعدل النمو السكاني.

وقد ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالتالي فإن تلك النماذج تعزز من دور السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال البشري، وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة، مثل برامج الحاسوب والاتصالات (Meier, 2000)، (Todrro, et al).

ويلاحظ أن نماذج النمو الداخلي تتشابه كثيرا في هيكلها مع النماذج النيوكلاسيكية، فهي تتفق معها في التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق النمو السريع في العالم النامي، ولكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها في الافتراضات والاستنتاجات، فقد أسقط نموذج النمو الداخلي افتراض تناقص الغلة النيوكلاسيكي، وأن هناك تزايد غلة للعمل ورأس المال، وبالتالي فإن زيادة الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، يمكن أن تحدث الوفورات الخارجية والتحسينات الإنتاجية (Lepsey, et al, 1999).

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق، ص318.

كما توصلت إلى أن استمرار زيادة فجوة الدخل بين الدول الفقيرة والدول الغنية، لا ترجع إلى العوامل التي ذكرتها النظريات التقليدية وإنما لمجموعة من العوامل تتعلق بشكل كبير برأس المال البشري كالتعليم والبحث والتطوير (R&D) والخدمات الصحية وحماية الحقوق الفكرية.

وإجمالا يمكن القول أن تلك النظرية قد استبعدت تماما أن يتحدد النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمتغيرات خارجية، وركزت على أهمية رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو، ولعل أبرز نماذج النمو الداخلي، لبول رومر (Romer, 1986)، وروبرت لوكاس (Lucas, 1988) اللذان أوضحا دور قناتين رئيسيتين للنمو هما رأس المال البشري والمعرفة، وأن هناك آثار خارجية إيجابية Positive Externalities مصاحبة لتكوين رأس المال البشري – تعليم، تدريب – والبحوث والتطوير، كما تعتبر دراسة روبرت بارو (Barro, 1996)، من أهم الدراسات المتعلقة بنظرية النمو الحديثة التي أضافت عوامل أخرى كالسياسة التجارية ومدى الانفتاح على العالم الخارجي – الصادرات والواردات –والاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي ونظم الشفافية والمساءلة القانونية واستقلال القضاء.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

وجهت لهذه النظرية بعض الانتقادات والتي لا تنقص من قيمتها كثيرا بفضل المزايا التي أتت بها

ويمكن جمع هذه الانتقادات في النقاط التالية :[1]

-أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية.

-أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر.

-الدراسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق، ص 81.

-وتنتقد تلك النظرية على أساس ما زالت على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالبا ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم النامي، كما أنها ركزت بشدة على محددات معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وأهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط[1]

[1] عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 23.

خلاصة الفصل:

لقد كان النمو الاقتصادي لا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لأنه يعكس تطور النشاط الاقتصادي وارتباطه بباقي المتغيرات الاقتصادية ونتيجة لذلك فقد نال موضوع النمو الاقتصادي الكثير من الاهتمام من طرف مختلف الباحثين على اختلاف مدارسهم وإيديولوجياتهم.

ومن خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي ومحدداته ثم تطرقنا إلى إلقاء نظرة على نظريات النمو في الفكر الاقتصادي، انطلاقا من التفسير الكلاسيكي والذي يعتبر بمثابة تحليل نظري للنمو الاقتصادي الذي رد النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، أما النظرية الكينزية التي تميزت بالتحليل الكلي وفكرة الطلب الفعال وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فقد عالجت موضوع النمو الاقتصادي من خلال هارود –دومار الذين اعتبروا أن معامل رأس المال هو المصدر الأساسي لإحداث النمو، ثم جاءت نماذج النمو الداخلي والتي حاولت معالجته القصور في نموذج سولو فقد أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج مثل رأس المال البشري والابتكارات والأبحاث والتدخل الحكومي، ويمكن القول أن هذه النظريات في مجملها غير ملائمة للدول النامية حيث أنها تضع مجموعة من الفرضيات معظمها لا يتناسب مع واقع الدولة النامية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها وذلك بفضل أدواتها المتعددة خاصة الإنفاق الحكومي والضرائب وقد احتلت السياسة المالية هذه المكانة والأهمية بشكل واضح بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 التي أظهرت قصور الفكر الكلاسيكي في علاج هذه الأزمة التي طال أمدها، وعلى إثر ذلك برزت الأفكار التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية والتخلي عن دورها الحيادي الذي تبنته المدرسة الكلاسيكية، ومع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي تطورت السياسة المالية وأصبح لها دورا مهما وإيجابيا في علاج الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخول والقضاء على البطالة ودعم مسيرة التنمية، وعلى هذا الأساس تتناول في هذا الفصل مفاهيم أساسية عن السياسة المالية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وتطورها

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى مختلف التعريفات للسياسة المالية وتطورها التاريخي والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

يأتي مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "Fisc" و تعني حافظة النقود أو الخزانة، وهي من السياسات الاقتصادية، فقد اختلف الباحثون والمؤسسات الاقتصادية العالمية في تعريفاتهم ولكنهم لم يبتعدوا كثيرا عن المضمون، ونذكر بعضها فيما يلي:

يقصد بالسياسة المالية الطريق التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ضوء الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة.[1]

يتحدد مفهوم السياسة المالية بأنها تلك الجهود والمحاولات الحكومية المعتد عليا في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، فضلا عن تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات العامة لتمويل الإنفاق العام بأشكاله المختلفة من إنفاق جار وإنفاق رأسمالي و إنفاق تنموي، لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي.[2]

السياسة المالية هي الوسيلة التي من خلالها تقوم الحكومة بتعديل مستويات الإنفاق ومعدلات الضرائب لمراقبة اقتصاد الدولة والتأثير فيه.[3]

---

[1] محمود مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي و الكلي)**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص ص 309-310.

[2] نصر حمود زيان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 85.

[3] سامر مظهر قنطقجي، **السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير متساوي الأضلاع بنظرة إسلامية**، الطبعة الأولى، 2020، ص 188.

السياسة المالية هي دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة،[1] فنعني استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموا الاقتصادي.[2]

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

اختلفت المدارس الاقتصادية في رؤيتها ومفهومها للسياسة المالية وفقا للتغيرات التي شهدها النظام الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للدولة من "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة"، وفيما يلي نستعرض تطور السياسة المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية كالتالي:

أولا_السياسة المالية عند الكلاسيك:

لقد ارتبط هذا الدور للدولة بأفكار المدرسة الكلاسيكية التي شاعت أفكارها في القرن التاسع عشر وكان أبرز روادها" آدم سميث Adem Smith" و"دافيد ريكاردو David Ricardo" وهذه المدرسة دعت من خلال أفكارها إلى حرية العمل والنشاط الاقتصادي ومبدأ المنافسة والتي كانت تعتقد بأنها كافية لخلق مجتمع تسوده العدالة والتقدم، وأن المنافسة وحرية العمل كافيان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي دون أي تدخل من قبل الدولة ومن المبادئ الأخرى التي آمنت بها الكلاسيك حالة التوازن الاقتصادي و الاستخدام الكامل، إذا ترك النظام الاقتصادي يعمل بشكل طبيعي دون أي تدخل من الدولة فإن تدخلها بحسب اعتقادهم سيعيق آلية التوازن التلقائي وبالتالي سيولد آثارا سلبية غير مرغوبة، وفكرة التوازن الاقتصادي هذه كانت مبنية أساسيا على قانون الأسواق الاقتصادي الفرنسي(Say) الذي مفاده بأن العرض الكلي من السلع والخدمات سيولد الطلب عليه ويساويه، فلا يوجد فائض في العرض أو الطلب على السلع. وبالتالي فإن أي تدخل من الدولة في الحياة الاقتصادية سيؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي وبالتالي حدوث الأزمات الاقتصادية سيزيد من إنفاقها العام ويؤدي إلى اختلال التوازن المالي والذي سيظهر آثاره في التوازن الاقتصادي، لذا يجب أن تكون الدولة محايدة.[3]

---

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972، ص 21.

[2] عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الإشعاع، مصر، 1997، ص144.

[3] حيدر مجيد عبود الفتلاوي، **دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2020، ص ص15_16.

رغم بعض الاختلافات في أفكار الاقتصاديين الكلاسيك فيما يخص موضوع المالية العامة بشكل عام وموضوع والسياسة المالية بشكل خاص، إلا أنهم يشتركون في اغلب الأفكار والتي كانت تنادي إلى ضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا لأجل توفير الحماية والأمن والعدالة والمنافع العامة للمواطنين، وإدارة المرافق العامة " أي الوظائف التقليدية للدولة". فقد ركز " ادم سميت " على موضوع العدالة في فرض الضريبة. أما دافيد ريكاردو فقد تطرق إلى موضوع الضرائب بشكل أعمق من موضوع الإنفاق العام، فأوضح بأن فرض الضرائب على ربع الأراضي الزراعية يؤدي إلى عدم تشجيع الإنتاج الزراعي، وهذا النوع من الضرائب لا يستطيع المالك نقله إلى المستهلك. أما تحليل " جون ستيوارت ميل" للمالية العامة كان من مدخل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يرى بأن الإنسان قادر على المحافظة على مصالحه بنفسه دون أي تدخل من الدولة، أما الدولة فوظيفتها تتمثل في إصدار النقود نيابة عن الأفراد، وتحمل أعباء توظيف الجنود والشرطة والقضاة والإدارة المدنية، وتسيير مختلف المعاملات ذات المصلحة العامة.

أما " الفريد مارشال" فركز على توجيه الإنفاق العام بما يتفق مع مصالح الطبقة العاملة في المجتمع ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، وفي مجال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أوضح مارشال أن على الحكومة أن تعمل على تحديد حدود دنيا للأجور ومنع تشغيل النساء، والقيام بدراسة إحصائية عن عدد العاملين الذين لا يساوي دخلهم الحد الأدنى للأجور ومنحهم إعانات مالية من خزينة الدولة، كما أدرك دور الضرائب في الاقتصاد باعتبارها وسيلة للحصول على المال من الأغنياء ودفعه إلى الفقراء من خلال الإنفاق العام الذي يوجه في مجالات يستفيد منها الفقراء بدرجة أكبر من الأغنياء مع منح للمساعدات المالية لهم ولأسرهم. كنتيجة لتحليلات المدرسة الكلاسيكية الموضوع المالية العامة والسياسة المالية، يمكن القول بان كل الآراء المالية لمفكري المدرسة الكلاسيكية بدءا من آدم سميث إلى الفريد مارشال لم تتصف بعمق التحليل المالي الذي يرقى إلى مرتبة علم المالية العامة باستثناء تحليل " دافيد ريكاردو الموضوع الضرائب حيث تطرق إلى فكرتين أساسيتين تعتبران من أفكار علم المالية الحديث وهما " علاقة الضريبة بالاستثمار، " اثر الإزاحة".[1]

ثانيا_السياسة المالية في الفكر الكينزي:

[1] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989_2012)**، أطروحة دكتورة في النقود و المالية، جامعة الجزائر3، (2014_2015)، ص 74.

انتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا، بل أن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وكان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية، بحيث يستلزم خروجها عن الحياد التقليدي، والذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل، ويمكن تمثيل انعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يلي:

-حلول التوازن الاقتصادي محل توازن المالية غاية للسياسة المالية.

-ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

-الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

وفي نفس السياق لابد من الإشارة إلى مساهمة مدرسة هانسن وبالتحديد في الأربعينات من القرن الماضي استنادا إلى النظرية الكينزية (نظرية الموازنة الوظيفية)، إذ تبنت أسس جديدة للسياسة المالية تتماشى مع المفهوم الوظيفي لها ألا وهي السياسة التعويضية في القواعد التالية:

_إذا سادت البطالة الإجبارية فإن السياسة المالية التوسعية سوف ترفع من الطلب الكلي وصولا إلى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل.

-إذا ساد التضخم فإن السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي وثم انخفاض الإنفاق الكلي وصولا إلى حجم الناتج مقاسا بالأسعار الثابتة دون التضخم.

-إذا ساد الاستخدام والاستقرار في المستوى العام للأسعار فإن مستوى الإنفاق النقدي الإجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم.[1]

ثالثا_السياسة المالية في التحليل الاقتصادي جانب العرض:

تؤكد مدرسة اقتصادي جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي العرض الإجمالي بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال و التوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في

[1] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 54_55.

مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة أداة لتخفيض الموارد المثلى وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والإنفاق، فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع، وبالتالي في العرض من اليد العاملة ورأس المال وهذا ما يؤكده أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافئة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار و الاستثمار مقارنة بوقت الفراغ و الاستهلاك ، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغير في الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلا عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم و يشكل فعل في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

ولعل أهم الأسس للسياسة المالية التي استندت إليها هذه المدرسة هي:

-إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة، وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل.

-أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدية، أي الحد و بشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.

-أن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي.

-أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي.[1]

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول هذه الأهداف، يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولا_تحقيق حد الكفاف:

يقصد بحد الكفاف الحد الأدنى لمستوى معيشة الأفراد، ولاشك أن هذا المطلب مطلب دستوري أي أن توفير حد أدنى لمستوى معيشة الأفراد لا بد أن يكون ضمن أهداف خطة التنمية الاقتصادية، و بالتالي تتدخل السياسة المالية بأدواتها لتحقيق هذا المطلب، من خلال التدخل بسياسة الضرائب التصاعدية، للحصول على فائض

[1] علا فاطمة، عبد الله نصيرة، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي (1990_2016)**، مذكرة ماستر في المالية و البنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، (2016_2017)، ص 6.

الطبقة الثرية لتحويلها إلى الطبقة المحدودة الدخل في صورة دعم سلع ضرورية، وإنشاء خدمات لا يستفيد منها إلا محدودي الدخل ولا يتحمل تكاليفها إلا مرتفعي الدخل، مثل الخدمات الصحية و الاجتماعية وخدمات الإسكان الشعبي.

ثانيا_علاج معدلات التضخم:

يعتبر التضخم أحد المشاكل الاقتصادية التي تسبب في عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية، لذلك تتدخل السياسة المالية بأدواتها من أجل التقليل من معدلاته المرتفعة، للحد الذي لا يعرقل حركة التنمية، فنجد أنها تتدخل من خلال سياسة الضرائب بامتصاص القوة الشرائية التي تتمثل في حجم الطلب الزائد عن حجم العرض لتحقيق التوازن فيما بينها، وقد تتدخل بسياسة الإنفاق عندما يكون الاقتصاد لم يصل بعد لحالة التشغيل الكامل.[1]

ثالثا_تخفيض معدلات البطالة:

البطالة تعني وجود قوة بشرية بالمجتمع بدون عمل لذلك فان تدخل الدولة بسياستها الإنفاقية على الاستثمار الزيادة حجم الطاقة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة، كما أن البطالة الهيكلية التي تكون بسبب انتقال حالة الاقتصاد من مستوى أدنى إلى مستوى عال من التقنية تتجلى بالاستغناء عن العمالة غير المؤهلة فنياً، مما تجعل من تلك العمالة تسعى جيدا إلى الارتقاء بالمستوى التأهيلي والفني المطلوب للحصول على فرصة العمل المناسبة طالما كانت الطاقة الإنتاجية تستوعب تلك الزيادة.

رابعا_المحافظة على مستوى الأسعار:

يمكن المحافظة على مستوى الأسعار من خلال تدخل الدولة لتحليل واقع الأسعار وتحديد المؤشرات السعرية وأسباب ارتفاع أسعار بعض السلع والإجراءات المتخذة المعالجة هذه الظاهرة سواء من خلال الرقابة على حركة السوق، أو ضبط جودة المنتج لتتدخل السياسة المالية لتحديد العلاقة بين الدخول والأسعار فإذا ما وجدت أن هنالك فجوة ما بينهما فأنها تتدخل بسياسة الإنفاق التوسعي لزيادة دخول الأسعار بالشكل الذي يتوازن مع مستوى الأسعار، أو عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية على السلع الضرورية والاستهلاكية المستوردة لتصل إلى المستهلك المحدود الدخل بأسعار مناسبة.

[1] أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012م، ص ص 304_305.

خامسا_ الوصول إلى حالة التشغيل الكامل:

ليس ضروريا أن يتحقق التوازن بالاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فقد يتحقق عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل بمعنى انه يقل مستوى الناتج القومي المتحقق عن المستوى الذي يمكن تحقيقه باستخدام كل القوى العاملة والموارد المادية المتاحة والذي ينتج عن هذه الفجوة بطالة للقوى العاملة و تعطل للموارد المتاحة ولكي يتحقق مستوى التشغيل الكامل ينبغي زيادة معدل الطلب الكلي وعليه يمكن زيادة الناتج القومي الإجمالي عن طريقة زيادة الطلب الكلي الفعال بفرض ثبات المستوى العام للأسعار كما قد يتحقق مستوى التوازن عند مستوى أعلى من التشغيل الكامل أي زيادة الطلب الكلي عن الطلب اللازم لتحقيق العمالة الكاملة والفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي الذي يتوافق مع مستوى التشغيل الكامل ثغرة تضخمية تنعكس في صورة ارتفاع عام للأسعار.

سادسا_استغلال جميع الموارد للإنتاج المحلي:

تستطيع الدولة بأدواتها المالية أن تحقق تخصيص الموارد المتاحة وذلك من خلال تحديد أولويات المشروعات التي يمكن أن تحقق قيم مضافة للاقتصاد الوطني، تتجه نحو زيادة الإنفاق عليها فيزيد حجم الاستثمار ويزيد معدل الدخل القومي أو تتجه السياسة المالية بواسطة سياسة الضرائب نحو تخفيض المعدلات الضريبية على تلك المشروعات أو إعفائها من تلك الضرائب فيزيد الدخل بفعل الضريبة كما تقوم الدولة بفرض معدلات مرتفعة على المشروعات التي لا ترغب في تشجيعها وتوجيه الموارد إلى المشروعات المنتجة إلى تحقق زيادة في الدخل القومي.

سابعا_دعم مسيرة التنمية الاقتصادية:

تستطيع الدولة بسياستها المالية أن تحقق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال وضع سياسات نقدية ومالية قصيرة ومتوسطة الأجل للحد من الزيادة المفرطة في نسب التضخم والتي ترافق الانفتاح الاقتصادي، كما تستطيع الدولة أن تستخدم الخبراء في مجال التنمية الاقتصادية لتحديد الخطط النقدية والمالية التي يمكن من خلالها المرور من عنق الزجاجة، فالتنمية تعد مرحلة حاسمة في حياة الأمم تتبدل بها كل الهياكل الإنتاجية وبالتالي تتجه السياسة المالية من خلال الإنفاق الاستثماري إلى توجيه هذا الإنفاق إلى مشروعات رأس المال الاجتماعي.[1]

[1] سعود جايد العامري، عقيل حميد الحلو، **مدخل معاصر في المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، 2020م، 1441هـ ، ص ص 249_250.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

سنقوم في هذا البحث بالتطرق إلى أدوات السياسة المالية، والتي تمكننا من معرفة النشاط المالي للدولة والآثار تحدثها على الاقتصاد القومي، إذ قمنا بتقسيمه إلى ثلاث أقسام على النحو التالي:

المطلب الأول: الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطوّر مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطور فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطوّر وتنوع الحاجات العامة.

تعريف الإيرادات العامة:

هي تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة باعتبارها شخصا قانونيا، أو يمكن تعريفها بأنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ.[1]

و تعرف أيضا بأنها مجموع الأموال التي تجيبها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة، والإيرادات العامة هي مكون هام في السياسة المالية.[2]

أولا_الضرائب:

1_تعريف الضريبة:

هي مبلغ نقدي، تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة و بشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.[3]

[1] سلام عبد الكريم مهدي، مهدي سميسم، **السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي**، دار مجدلاوي، عمان، 2010، ص 27.

[2] حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2014، ص 27.

[3] حامد نور الدين، **أثر إصلاح النظام الضريبي**، الطبعة الأولى،دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016،ص 13.

يعرف دليل إحصائيات مالية الحكومة لسنة 2001، الصادر عن صندوق النقد الدولي، الضرائب على أنها تحويلات إجبارية يتلقاها قطاع الحكومة العامة. وتشتمل الضرائب على الرسوم التي لا تتناسب على الإطلاق بكل وضوح مع تكاليف تقديم الخدمة، ولكن تستبعد المساهمات الاجتماعية والغرامات والجزاءات.[1]

2_الآثار الاقتصادية للضرائب:

من الصعب تحديد الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية تحديدا دقيقا نظرا لتشابك الحياة الاقتصادية وتأثيرها بعوامل عديدة متداخلة مع بعضها البعض، وعليه سنتعرض إلى آثار السياسة الضريبية بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك الادخار، التوزيع الأسعار، الإنتاج.

2_1_أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك:

من المعلوم بان الضريبة تؤثر في الاستهلاك بصفة مباشرة عن طريق إنقاص القوة الشرائية في أيدي بعض الأفراد، وبصفة غير مباشرة عن طريق التأثير في الكم الكلي المتاح من السلع والخدمات الاستهلاكية. ويتوقف مدى تأثير الضرائب على حجم الاستهلاك الكلي على نسبة ما تقتطعه الضرائب من دخول الأفراد في الشرائح المختلفة، فتأثير الضرائب على الشرائح ذات الدخول المنخفضة يكون أكبر باعتبار أن الجزء الأكبر من الدخل يخصص للاستهلاك، أما زيادة الضرائب بالنسبة للشرائح ذات الدخل المرتفع فان التأثير على الاستهلاك يكون اقل.[2]

2_2_أثر الضرائب على الدخل والثروة:

تلجأ بعض الدول إلى إتباع سياسات مالية ضريبية من شأنها أن تعيد توزيع الدخل والثروة وذلك بفرض الضرائب التصاعدية والضرائب على زيادة رأس المال والضرائب على الثروات المكتسبة، والتي تؤثر على الأغنياء دون الفقراء، كما أن الدولة تفرض الضرائب على السلع الكمالية والتي يستهلكها بشكل واسع الأغنياء وليس الفقراء، وبنفس الوقت تعفى السلع الأساسية من الضرائب والتي يستهلكها بشكل كبير الفقراء.

2_3_ أثر الضرائب على الأسعار:

إن فرض ضرائب جديدة يؤدي في المدى القصير إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات، لأن الطلب عليها يقل، فتنخفض الأسعار وهذا لا يدوم طويلا لأن انخفاض الضرائب تحدث انخفاض في المدخرات وبالتالي انخفاض

[1] عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 21.

[2] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة و السياسة المالية**، مرجع سابق، ص 200.

الاستثمار والإنتاج مما يعني انخفاض في عرض السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها. وفي حالة الضرائب غير المباشرة تكون النتيجة نفسها لأن المستورد أو المصدر أو المنتج أو البائع يضيف مبلغ الضريبة الجديد على سعر السلعة والتي يتحملها في معظم الأحيان المستهلك.[1]

2_4_أثر السياسة الضريبية على الادخار:

من الواضح أن الضريبة تؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل بالنسبة للأفراد، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى إعادة توزيع الأفراد لدخلهم بين الاستهلاك والادخار، ونحن نعلم بان الأفراد في الدول النامية يميلون إلى الاستهلاك أكثر من ميلهم إلى الادخار، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة مدخراتهم نتيجة زيادة الضريبة المفروضة على الدخل، ونفس الأمر بالنسبة إلى الضرائب المفروضة على أرباح المؤسسات، فارتفاعها يعني انخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض مدخرات هذه المؤسسات.

2_5_ أثر السياسة الضريبية على إعادة توزيع الدخول:

تستعمل الضرائب للحد من تفاوت الدخول بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وذلك بفرض ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع على الدخول الكبيرة، وذلك يعني أن الضرائب عند قيامها بتوزيع الأعباء العامة بين المكلفين تشكل أداة هامة من أداوت سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني.

كما رأينا فان زيادة الضرائب المباشرة على الدخول يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي انخفاض أسعار السلع والخدمات، وما ما يجعلها متاحة لذوي الدخول المنخفضة، ولكن هذا لا يكون من مصلحة أرباب العمل ورجال الأعمال. أما الدور التقليدي للضرائب في إعادة توزيع الدخول، فيتمثل في أن الحصيلة الضريبة المجمعة ستوجه إلى الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة في شكل إعانات مقدمة من طرف الدولة الزيادة القدرة الشرائية لهم، وكذا تقليص الهوة الموجودة بين الأغنياء والفقراء.[2]

[1] عزوز عائشة، **محاضرات في المالية العامة**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية (جميع التخصصات) كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2020.2019،ص ص60_61.

[2] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)** مرجع سابق، ص ص 92-93.

ثانيا: الرسوم

1_تعريف الرسم:

يعرف الرسم بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد لهيئة عامة ، مقابل خدمة خاصة ذات نفع عام، أو يعرف بأنه مبلغ نقدي جبري يدفعه الأفراد للدولة مقابل نفع خاص يتم الحصول عليه من الدولة مع اقتران النفع الخاص الذي يحدده الأفراد بالنفع العام الذي يحصل عليه المجتمع من خلال تنظيم العلاقة بين الدولة والأفراد في ما يتعلق بأداء الخدمات العامة. [1]

2_خصائص الرسم:

2_1_ الصفة النقدية للرسم:

مع تطور النقد من الصفة العينة إلى الصفة الورقية أصبحت النقود هي وسيلة التبادل الرئيسة أضحى من الضروري تقديم أو دفع الرسوم في صورة نقدية لا عينة .

2_2_ الصفة الجبرية للرسم:

يظهر هذا العنصر إلا عند طلب الخدمة والطلب بطبيعة الحال يكون اختياري كطلب استخراج رخصة السياقة، أو الرسم عند طلب جواز السفر، التسجيل في المدرسة أو الجامعة ، الرسوم القضائية ... إلخ.

2_3_ الرسم فريضة بمقابل:

يعتبر عنصر المقابل من العناصر الأساسية في تحديد طبيعة الرسم، فيدفع الرسم مقابل الحصول على خدمة من قبل الدولة أو إحدى مؤسساتها أو هيأتها العامة ، وتأخذ هاته الخاصية أشكال عديدة مثل تنازل الدولة على أحد المرافق العمومية لصالح الخواص، أو امتياز خاص ليمنح للفرد كالترخيص بالصيد أو التصريح بأشغال الطريق، الفصل في المنازعات (رسوم فضائية، توثيق العقود، رسوم الموانئ.... إلخ).

2_4_طابع المنفعة:

[1] سعود جايد العامري، عقيل حميد الحلو، **مدخل معاصر في علم المالية العامة**، مرجع سابق، ص 97.

هاته الخاصية تعني أن دافع الرسم يحقق أو يتحصل على منفعة خاصة تليها بعد ذلك منفعة عامة تعود على المجتمع ككل والاقتصاد أيضا: فمثلا دفع الفرد رسوم القضاء أو التقاضي تدفع للحصول على الحق الضائع لدافع الشكوى، وتحقق في نفس الوقت نفع عام يتمثل في الاستقرار وتوفير العدالة.[1]

ثالثا: القروض العامة

1_تعريف القرض العام:

القرض هو دين مالي أي مبلغ من المال، تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من سلطة مركزية أو لا مركزية كالبلديات والمؤسسات العامة التي لها استقلال مالي وإرادي، من الجمهور أو البنوك المحلية أو الدولية، مع الالتزام برد قيمته، ودفع فوائد عنه في التاريخ المحدد، وفقا بشروط العقد.[2]

2_خصائص القرض العام:

للقروض العامة عدة خصائص تذكر منها :

-القرض العام مبلغ من المال قد يكون عيني أو تقدي، إلا أن القرض النقدي هو الأكثر شيوعا يدفع القرض العام بصورة اختيارية وفق الشروط الناظمة لأحكام العقد.

-القرض العام يدفع من قبل أحد أشخاص القانون العام أو الخاص إلى الدولة أو إلى إحدى هيئاتها العامة.

-يتم القرض العام بموجب عقد بين طرفين هما المقرض (الدائن) والمقترض (المدين) لمدة زمنية محددة وبفوائد معينة تقوم الحكومة بعقد القروض العامة وإصدار سندات الدين العام استنادا إلى إذن مسبق من قبل القروض التشريعية.

-يتضمن القرض العام مبلغ الدين مقابل الوفاء والتعهد بإعادة رأس المال مضافا إليها الفوائد السنوية.[3]

3_الآثار الاقتصادية للقروض:

[1] عيماد داتو سعيد، **مطبوعة محاضرات في المالية العامة**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020_2021، ص ص 54_55.

[2] كردوسي نور الهدى، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1970 إلى 2018**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، الجزائر،2021-2022، ص 28.

[3] نسمن فطيمة، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1990_2018**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، ص 81.

للقروض آثار اقتصادية مختلفة تتوقف على مصدرها، وطريقة استخدامها، سواء كانت استثمارية أو استهلاكية، وكذا الحالة الاقتصادية في البلاد، فمن الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية نذكر:

-الانكماش الاقتصادي على مستوى القطاع الخاص نظرا لمنافسة الدولة في الحصول على الأموال بفوائد مرتفعة.

-زيادة الإنتاج القومي والدخل القومي إذا استخدم القرض في مجال الإنتاج.

-انخفاض قيمة النقد الدولي إذا وجه القرض لشراء سلع ومواد استهلاكية في حين يكون اقتصاد البد يعاني من ضعف في جهاز الإنتاج. كما أن للقروض الخارجية آثار اقتصادية هي كما يلي:

-تمكين الدولة المقترضة من استيراد ما تحتاج إليه من سلع استهلاكية، ويترتب على ذلك زيادة المعروض منها في السوق المحلي، وهذا ينتج آثار اقتصادية سلبية خاصة إذا لم يكن للدولة صادرات موازية.

-تمكين الدولة المقترضة من شراء سلع رأسمالية لأغراض التنمية الاقتصادية بها يسهم في زيادة الإنتاج والحد من البطالة، إضافة إلى زيادة الدخل القومي.[1]

المطلب الثاني: النفقات العامة

أولا_تعريف النفقات العامة:

هي المبالغ التي تقوم الدولة بدفعها إلى الأشخاص للحصول على السلع والخدمات التي تتمكن بواسطتها من تقديم الخدمات العامة المطلوب منها تقديمها بموجب السياسات والخطط والبرامج الحكومية.[2]

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة.[3]

ثانيا_القواعد التي تحكم النفقات العامة:

يجب أن يخضع الإنفاق الحكومي في مختلف أوجهه أو قواعد لا بد من مراعاتها من أجل أن يؤدي إلى زيادة في مستوى ورفاهية المجتمع وهناك قاعدتين رئيسيتين هما:

[1] محمود عبد الكريم إرشيد، **المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 378_379.

[2] إسماعيل خليل إسماعيل، نائل حسين عدس، **المحاسبة الحكومية**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص 347.

[3] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى والثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007، 2010، ص105.

1_قاعدة الاقتصاد:

وهي قاعدة تقليدية تنص على وجوب الاقتصاد في الإنفاق العام وعدم التبذير، ولا يقصد بالاقتصاد في النفقة التغيير في الإنفاق، ولكن يقصد به إنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية، وضرورة الابتعاد عن الإنفاق على ما هو خلاف ذلك. وبهذا الصدد يمكن أن تلعب رقابة الرأي العام و الرقابة التشريعية دورا فعالا بالحد من ظاهرة الإسراف و التبذير.

2_قاعدة المنفعة_التكلفة:

وفقا لهذه القاعدة يجب أن يحقق المجتمع أقصى صافي منفعة أو كسب من الإنفاق العام للدولة، كما أن على المخطط أو صانع القرار مراعاة هذه القاعدة سواء كان الإنفاق على السلع أو الخدمات العامة أو الإعانات أو الاستثمار العام. وكذلك لا بد من مراعاة التوزيع الجغرافي للإنفاق العام و الأقاليم، وأخيرا يجب أن لا يتعارض الحصول على أقصى صافي منفعة مع تحقيق أهداف التوزيع، التخصيص، الاستقرار و النمو.[1]

ثالثا_التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة:

فيما يخص تقسيمات النفقات العامة نستعرضها مع الأخذ بعين الاعتبار التقسيم الذي نصه التشريع الجزائري كالآتي:

أ_تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها:

1_**نفقات عادية:** هي تلك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته. ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة ونفقات الإدارة العامة للدولة.

2_نفقات غير عادية: وهي تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية. فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة (بناء السدود والخزانات) ونفقات

[1] نسمن فطيمة، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 47.

مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل والبراكين والمجاعات...[1]

ويتم تسديد النفقات العادية من الإيرادات العادية، أما النفقات غير العادية فمصدرها التمويلي هو من الإيرادات غير العادية كالقروض والاستدانة الخارجية أو الإصدار النقدي، لأنها تبقى غير متوقعة من طرف واضعي الميزانية.

لكن يبقى هذا التقسيم فاقد للأهمية العملية، فمن ناحية نجد أن أنواع النفقات التي كانت تعتبر في وقت من الأوقات غير عادية كالنفقات الاستثمارية قد أصبحت تتكرر سنويا وتحتل بنودا ثابتة في ميزانية الدولة، ومن ناحية أخرى فإن التفرقة بين الإيرادات العادية وغير العادية أصبحت غير واضحة المعالم في الوقت الحاضر مع ازدياد لجوء الدولة إلى القروض العامة والإصدار النقدي الجديد، ولذلك فإن بعض الإيرادات التي كان ينظر إليها على أنها غير عادية، قد أصبحت مع كثرة اللجوء إليها من الإيرادات العادية. ونتيجة لذلك فإن النظرية المالية الحديثة قد اتجهت إلى التمييز بين نوعين من النفقات هما النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية.

3_النفقات الجارية: وهي تشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة، أي تلك اللازمة التأدية الإدارات المختلفة لوظائفها وخدماتها، مثل المرتبات والأجور ونفقات الصيانة، وهي تشبه بطبيعتها النفقات العادية بانتظامها ودوريتها، ولذلك يغلب تغطيتها من الضرائب والرسوم.

4_النفقات الاستثمارية: وهي النفقات اللازمة لزيادة الإنتاج وتوفير أسباب التنمية، أي أنها تتعلق بتنمية قدرات الأجهزة العامة على أداء الخدمات التي تقدمها، مثل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، ونظرا لأهمية هذه المشاريع ومساهمتها في زيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، فإنه يجوز اللجوء إلى الإيرادات غير العادية اللازمة لتغطية نفقاتها.

ب_ تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها:

1_نفقات حقيقية: وتتمثل في المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن دفاع، عدالة المرافق العامة، بالإضافة إلى المشاريع الاقتصادية التنموية، فهي بذلك تتضمن النفقات الاستهلاكية والتي تمثل النفقات الحكومية الجارية والتي يتم إنفاقها في سبيل تسيير الأعمال الحكومية وإشباع الحاجات

[1] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، مرجع سابق، ص 122.

الجارية مثل المرتبات ولوازم الإنتاج لتشغيل المرافق العامة، كما تتضمن النفقات الحكومية الرأسمالية كمشروعات البنية التحتية وغيرها.

2_نفقات تحويلية: هي تلك النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل مباشر، ولكنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وفاته، وتقوم الدولة بإنفاقها دون مقابل بقصد زيادة القدرة الشرائية البعض فئات المجتمع أو قطاعاته وبالتالي تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو مالية، كالإعانات الاجتماعية المقدمة للعجزة والفقراء. وتنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

2_1_النفقات التحويلية الاجتماعية: وتتمثل في مدفوعات الإعانات النقدية التي تدفعها الدولة مباشرة إلى بعض الأفراد أو الفئات لتحقيق قدر من التوازن الاجتماعي مثل التأمينات الاجتماعية، وتعويضات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

2_2_النفقات التحويلية الاقتصادية: وتتمثل في تلك النفقات التي تدفعها الدولة لتخفيض أسعار السلع الضرورية لتصبح في متناول أيدي فئات محدودي الدخل.

2_3_النفقات التحويلية المالية: وتتمثل في النفقات التي تدفعها الدولة لسداد أقساط الدين العام وفوائده، وتحتل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات التحويلية في الدول النامية لتفاقم مشكلة الدين العام فيها.

ج_تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها:

تستهدف نفقات الدولة تحقيق أغراض متنوعة، إدارية واقتصادية واجتماعية ومالية وعسكرية، واستنادا إلى ذلك فإنه يمكن تقسيم النفقات العامة حسب هذه الأغراض إلى:

1_نفقات إدارية: وتتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من أجور ومرتبات الموظفين ومكافأتهم ومعاشاتهم، ونفقات رئيس الدولة، ومكافآت أعضاء المجالس النيابية.

2_نفقات اقتصادية: وتتضمن النفقات الحكومية لغاية تحقيق الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج، أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتشمل نفقات الأشغال العامة والإعانات الاقتصادية المختلفة كإعانة المشروعات الكاسدة ونفقات خفض الأسعار.

3_نفقات اجتماعية: ويكمن هدفها في زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة وذوي الدخول المحدودة بصفة خاصة، وتشمل إعانات البطالة والمساعدات والخدمات الاجتماعية المختلفة من صحية وتعليمية وغيرها.

4_نفقات مالية: و تشمل أقساط استهلاك الدين العام و فوائده السنوية.

5_نفقات عسكرية: و تشمل نفقات التسليح و تجهيزات القوات العسكرية.

د_التقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

تنقسم النفقات العامة من حيث سريانها إلى وطنية وأخرى محلية، ويرتكز هذا التقسيم إلى معيار مجال شمولية النفقة العامة، ومدى استفادة أفراد المجتمع منها حيث:

1_النفقات الوطنية: وتسمى النفقات المركبة، وهي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها، مثل نفقة الدفاع الوطني والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني.

2_النفقات المحلية: وتسمى النفقات الإقليمية، وهي تلك النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

وما يجب أن نشير إليه في هذا الإطار أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ومدققة، حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة، وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص.[1]

المطلب الثالث: الموازنة العامة (سياسة عجز الموازنة):

تستخدم الموازنة العامة كأداة مالية للتأثير على النشاط الاقتصادي وفق الحالة الاقتصادية السائدة، ففي حالة الانكماش تعمل السياسة المالية على إحداث عجز موازني من خلال التوسع في الإنفاق العام و خفض الإيرادات العامة كتخفيض الضرائب مثلا، أما في حالة الرواج تستهدف إحداث فائض موازني من خلال خفض الإنفاق العام و الرفع من الإيرادات.

أولا_تعريف الموازنة العامة:

[1] نسمن فطيمة، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 48_49.

تمثل الموازنة العامة للدولة أداة اقتصادية، وهي الأداة الأكثر أهمية في الاقتصاد، إنها تسبق الأسبقيات الاقتصادية والاجتماعية، وتعكس أيضا السياسات الاقتصادية التي تمارسها الحكومة وأسبقياتها، وتحليل ذلك بسيط ، فالموازنة العامة للدولة تمثل ترجمة رقمية لأسبقيات الحكومة ودعوتها السياسية اتجاه النفقات والإيرادات، وكل البنود التفصيلية فيهما، وبهذه الطريقة تؤكد الموازنة أنها مسألة تبادلية أي تخضع لترتيب البدائل قبل صناعة القرار.[1]

الموازنة العامة هي نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة، ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية و الاقتصادية للدولة، كما تعرف بأنها خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، و تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة.[2]

ثانيا_أنواع العجز الموازني :

يمكن تمييز عدة أنواع من العجز الموازني، نذكرها فيما يلي:

1_العجز الشامل: هو الذي يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد دون أقساط القروض المستحقة، وبين الإيرادات العامة (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية)، وعليه فإن العجز المالي يعكس الفجوة التي يجب تغطيتها بالافتراض العام، بما في ذلك الافتراض المباشر من البنك المركزي.

2_العجز الجاري: هو الفرق بين الإنفاق الجاري و الإيرادات الجارية، حيث لا يأخذ الإنفاق الاستثماري في هذا المفهوم، والمنطق الكامل وراء ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول الحكومية.

3_العجز الأساسي: يتضمن العجز الجاري فوائد الديون، إلا أن الديون في الواقع هي تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليس حالية وعليه يمكن القول أن العجز الأساسي يستبعد فوائد الديون ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.

[1] سرمد كوكب الجميل، **الموازنة العامة للدولة مدخل معاصر**، دار الأكاديميون، عمان، الأردن، 2018، ص 26.

[2] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2008، ص 16.

4_العجز التشغيلي: (أو العجز المصحح للتضخم) وهو العجز الموحد للقطاع العام مطروح منه ذلك الجزء من الفوائد الذي تم دفعه تعويضا للدائنين عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة التضخم، و عليه يتمثل العجز في متطلبات افتراض الحكومة والقطاع العام ناقص الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم.

5_العجز الهيكلي: وهو العجز الشامل مصحح بإزالة العوامل الآتية أو المؤقتة على الموازنة العامة دون أن تعكس القيمة الحقيقية في المدى الطويل. ويعبر العجز الهيكلي عن الجزء من النفقات العامة التي لم تستطيع الإيرادات العامة تمويله أو تغطيته بصفة مستمرة، وهو راجع على عدم قدرة الإيرادات العامة على مواكبة تزايد النمو في النفقات العامة وهذا النوع الأخير من العجز يتطلب علاجه عن طريق التخفيض من معدل نمو الإنفاق العام، أو تعظيم نمو الإيرادات العامة، أو عن طريق إصلاحات هيكلية للأسعار وأسعار الفائدة وأسعار الصرف.[1]

ثالثا_الآثار الاقتصادية للعجز الموازني:

يعد العجز الموازني حالة تعجز فيها الإيرادات الحكومية عن تغطية نفقاتها، وهي سمة تعرفها بعض الدول. ويعد أحد متغيرات السياسة المالية وثيقة الصلة بالنمو الاقتصادي. فضلا باعتباره مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي التي تنعكس على قرارات المستثمرين و المنتجين بشكل مباشر. وإذا كان العجز في مضمونه يعكس إنفاق الحكومة وإيراداتها. إلا أن آثاره الاقتصادية لا يمكن اختزالها في التبعات الاقتصادية فقط، بل يمكن إرجاعها أيضا إلى سياسات وطرق تمويلية.

ويعد العجز الموازني مسئولا عن عدد من المشكلات الاقتصادية الكلية كارتفاع التضخم، عجز الحساب الجاري، تباطؤ النمو ومع ذلك فإن آثاره تعد غير مباشرة. لأنها تتوقف عن الطريقة المستخدمة لتمويله، حيث يؤدي الاعتماد المفرط على أي طريقة إلى إحداث اختلالات اقتصادية كلية من خلال التأثير على معدلات الفائدة والاستثمار الخاص ومعدلات التضخم لهذا وجب البحث في آثار تمويل عجز الموازنة عن طريق التوسع النقدي أو عن طريق الافتراض.

1_تمويل العجز الموازني عن طريق الإصدار النقدي:

[1] دنان راضية، **عجز الموازنة العامة في الجزائر(أسباب و حلول)**، مقال، المجلد 9، العدد 2، ص

يقصد بالإصدار النقدي خلق نقود جديدة لتمويل الإنفاق الحكومي من خلال شراء البنك المركزي لأدوات الدين التي تصدرها الحكومة، أو إصدار نقدي جديد. وهو ما يؤدي عند تجاوز توسع النمو النقدي عرض السلع والخدمات إلى حدوث تضخم. لهذا يعرف هذا النوع من التمويل بالتمويل التضخمي.

تشير بعض الأدبيات إلى أن الآثار طويلة الأجل للتمويل النقدي لعجز الموازنة يتوقف على توجيه الإنفاق الحكومي، ففي حالة يتم توجيهه لمشروعات تؤدي إلى زيادة الإنتاج، فزيادة الرصيد النقدي يؤدي إلى ارتفاع السلع و الخدمات. أما في حالة توجيهه نحو تمويل الإنفاق الاستهلاكي فالزيادة تكون في الأسعار تصبح دائمة. ويصبح التمويل النقدي لعجز الموازنة أثر تضخمي.

إذا كان ارتفاع التضخم أحد نتائج تمويل عجز الموازنة من خلال التوسع النقدي، فإن ذلك ينعكس على قدرة الاقتصاد لتحقيق النمو، من خلال الأثر السلبي على تخصيص الموارد وسوق العمل.

2_تمويل العجز الموازني عن طريق الافتراض:

يتمثل البديل الثاني لتمويل عجز الموازنة في الافتراض، سواء كان افتراضا داخليا أو خارجيا.

2_1_الدين العام الداخلي: يؤدي الافتراض الداخلي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقية و مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في الحصول على الأموال المتاحة، فيحد من حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص و كيفية تخصيصه، الأمر الذي ينعكس على الاستثمار الخاص المنتج ويعوق النمو الاقتصادي وهو ما يتفق مع حالة التشغيل التام ويعكس وجهة النظر التقليدية. أما في حالة وجود موارد معطلة فيقود تمويل العجز عن طريق الافتراض إلى زيادة الاستثمار والإنتاج. ومن ثم يكون التوسع أثر موجب على النشاط الاقتصادي، وهو ما دعا كينز إلى إتباعه بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي خلال مرحلة الركود.

2_2_الافتراض الخارجي: يقود الاعتماد المفرط على الافتراض من الخارج إلى ارتفاع المديونية العامة وإنشاء حالة من عدم التأكد حول المستقبل نتيجة القلق بشأن كيفية سداد الدين، و توقع فرض ضرائب مستقبلية أو حدوث تضخم مما يؤثر على الاستثمار، كما يساهم في توفير بيئة ملائمة و مستقرة لعمل السوق المالي. فالمستثمرون عادة ما يقومون بتشجيع طلبات الحكومة في أسواق الائتمان، و بخلاف ذلك هناك آثار أخرى لتمويل العجز من خلال الافتراض الخارجي والمتعلقة بارتفاع سعر الصرف الحقيقي وزيادة عجز الميزان الخارجي، بالإضافة إلى إمكانية التعرض لأزمة المديونية الخارجية أو أزمة في ميزان المدفوعات.

وتزداد خطورة الافتراض الحكومي لتمويل العجز وما يتبعه من انخفاض الاستثمار والنمو في الأجل الطويل حيث ينتج عنه نقل العبء للأجيال المستقبلية (ارتفاع تكلفة الفوائد المدفوعة لخدمة الدين) وهو يعتبر أحد الأسباب الداعية إلى العجز المستمر في الميزانية.[1]

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية

لكي نحصل على الإنتاج بمقدار معين يجب استخدام مقدار معين من الموارد، إذن كل استخدام للموارد يقابله مستوى معين من الإنتاج وعندما ينجح المجتمع في الاستخدام الكامل لموارده المتاحة بأفضل الطرق الممكنة فإن حجم الإنتاج الذي نحصل عليه يطلق عليه اسم ناتج التوظف الكامل.

وفي المقابل إذا كان حجم الطلب (الإنفاق) لا يستوعب إنتاج التوظف الكامل (أي أن الطلب أقل من العرض والإنفاق أقل من الإنتاج) فإن المجتمع يعاني من فجوة انكماشية Deflationary Gap.

وإذا كان الطلب يزيد عن مستوى ناتج التوظف الكامل (الطلب أكبر من العرض والإنفاق أكبر من الإنتاج) فإن المجتمع في هذه الحالة يعاني من فجوة تضخمية Inflationary Gap وسوف نستعرض هنا كلا الفجوتين وكيف يمكن علاجهما باستخدام أدوات السياسة المالية كما يلي:

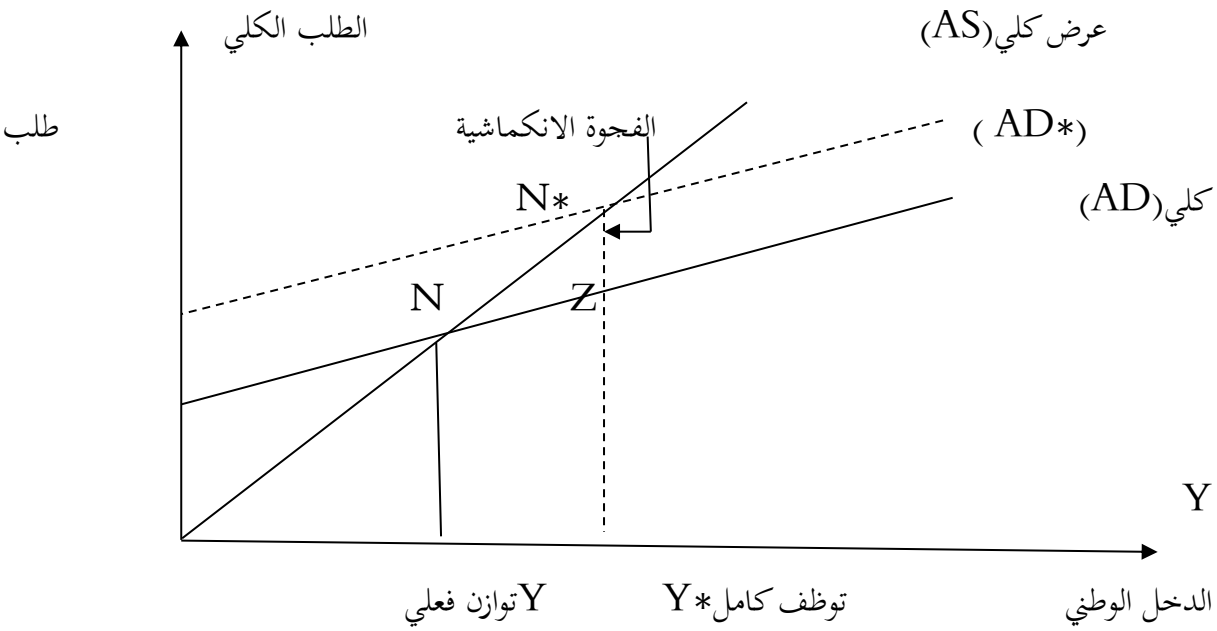
المطلب الأول: الفجوة الانكماشية

توجد الفجوة الانكماشية عندما يتحقق التوازن في الاقتصاد الوطني (الطلب الكلي=الدخل الوطني) عند مستوى توازني للدخل يقل عن مستوى دخل التوظف الكامل.

وبمعنى آخر توجد الفجوة الانكماشية إذا كان الطلب الكلي الجاري لا يستوعب (أقل من) الطلب الذي يستوعب إنتاج التوظف الكامل أي أن الطلب أقل من العرض الكلي، وتقاس الفجوة الانكماشية بالقدر اللازم أن يزيد به الطلب الكلي حتى يصل المستوى التوازني الذي عنده يتحقق التوظف الكامل. ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل التالي:

[1] سنوساوي صالح، بوضياف مختار، **الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازني في الجزائر للفترة (1980–2020)**-دراسة تحليلية قياسية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الجزائر، 2022، ص ص 237-239.

الشكل (3): الفجوة الانكماشية[1]



من الشكل نجد الآتي:

عند نقطة التقاطع (N) تحدد المستوى التوازني للدخل الوطني (Y) حيث حدث تقاطع بين دالة الإنفاق (الطلب) الكلى (AD) مع العرض الكلى (AS) عند مستوى دخل مقداره (y).

ولكن بما أن حجم الدخل الذي يتحقق عند مستوى التوظف الكامل هو (Y) وهو أكبر من مستوى الدخل الفعلي (Y). مما يعنى أن هناك طلب كلى (AD) (أو إنفاق كلى) يقل عن مستوى الطلب الإنفاق الكلى اللازم لاستيعاب الإنتاج عند مستوى التوظف الكامل.

وبالتالي إذا كان ممكنا زيادة الطلب الكلى من AD إلى المستوى الجديد (AD) وعندئذ يحدث تقاطع لدالة الطلب الكلى الإنفاق الوطني الجديد مع العرض الكلى (AS) عند النقطة (N) فإن المستوى التوازني للدخل الوطني في هذه الحالة يتطابق مع إنتاج التوظف الكامل.

ومن هنا فإن المسافة الرأسية (Nz) تمثل القدر اللازم أن يزيد به الإنفاق (الطلب) الكلى حتى يمكن أن يستوعب إنتاج التوظف الكامل وهو ما يطلق عليه اسم الفجوة الانكماشية.

[1] محمد عبد الله الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة ديماط، 1440هـ، 1441هـ، ص235.

إذن تعرف الفجوة الانكماشية بأنها تلك المسافة الرأسية بين منحنى الطلب الكلى (AD) الأصلي ومنحنى العرض الكلى (AS) عند مستوى الدخل المقابل لإنتاج التوظف الكامل للموارد.

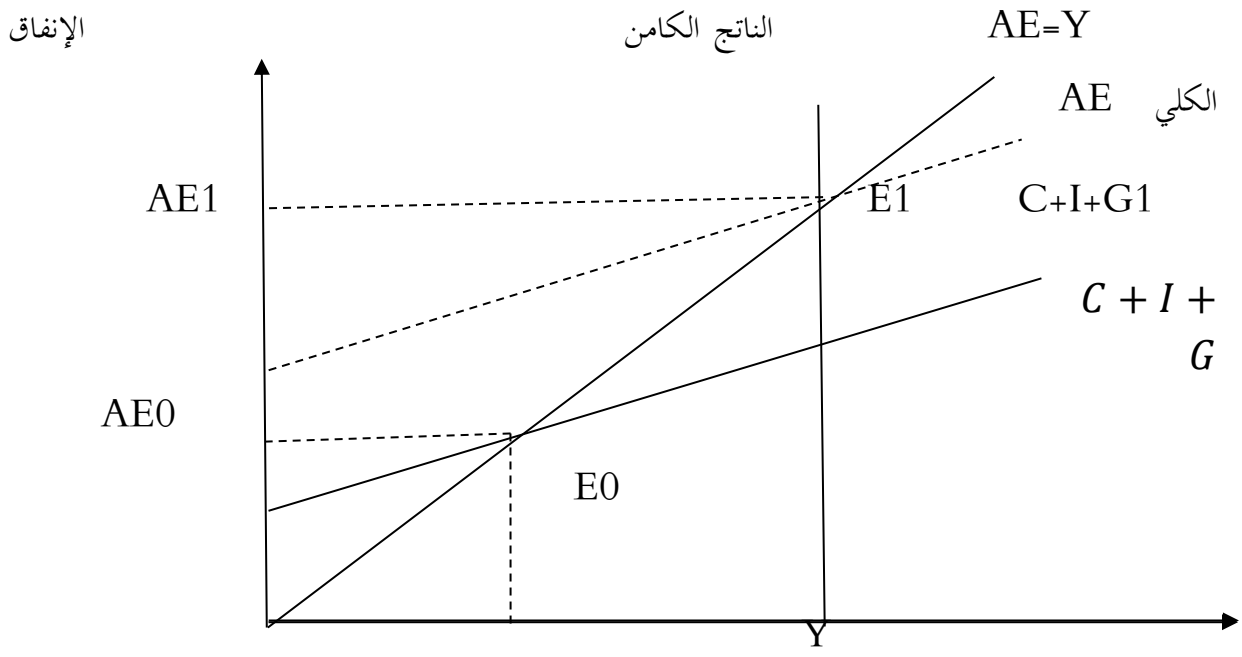
وتقاس الفجوة الانكماشية باستخدام العلاقة التالية:[1]

$$\text{الفجوة الانكماشية} = \frac{\text{دخل التوظف الكامل} - \text{الدخل الفعلي}}{\text{المضاعف}}$$

علاج الفجوة الانكماشية بالسياسة المالية:

في حالة الركود والكساد الاقتصادي تعمد الحكومات إلى زيادة إنفاقها أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية أو استخدام الحالتين معا وهذا ما يطلق عليه سياسة مالية توسعية "Expansionry Fiscal Policy" حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات تشبه في تأثيرها زيادة الإنفاق الاستثماري الذي سبق وتحدثنا عنه في موضوع المضاعف وهذا يعني أن زيادة معينة في مستوى الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل أو الناتج، ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

الشكل (4): سياسة مالية توسعية[2]



[1] محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص ص 234_235.

[2] نزار سعاد الدين العيسي، الاقتصاد الكلي، 305.

الدخل أو الناتج الكلي YF Y0

نلاحظ أن الاقتصاد يتوازن في النقطة E_0 بتساوي الإنفاق الكلي AE_0 مع الناتج الكلي Y_0 عند تقاطع دالة الإنفاق الكلي مع خط 45° و هذا يعني أن مستوى الناتج Y_0أقل من مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامن) Y_F مما يعني وجود فجوة ركودية وهذا يتطلب زيادة الإنفاق الكلي ليصل إلى النقطة E_1 التي تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج Y_F وهذا يمكن أن يتحقق بزيادة الإنفاق الحكومي من G إلى G_1 كما هو مبين في الشكل، والذي يؤدي إلى زيادة مماثلة للإنفاق الحكومي كنتيجة لتأثير المضاعف.

$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-MPC}$ كما هو الحال بالنسبة لمضاعف الاستثمار

حيث: المضاعف X التغير في الإنفاق الحكومي =التغير في مستوى الإنتاج.

كذلك يمكن رفع مستوى الطلب الكلي عن طريق تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية مما يؤدي إلى تزايد الدخول المتاحة وتحفيز الاستهلاك و الاستثمار وبالتالي زيادة مستوى الإنفاق الكلي.[1]

المطلب الثاني: الفجوة التضخمية

الفجوة التضخمية تعبر عن أن هناك حجم طلب على السلع والخدمات يزيد عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.[2]

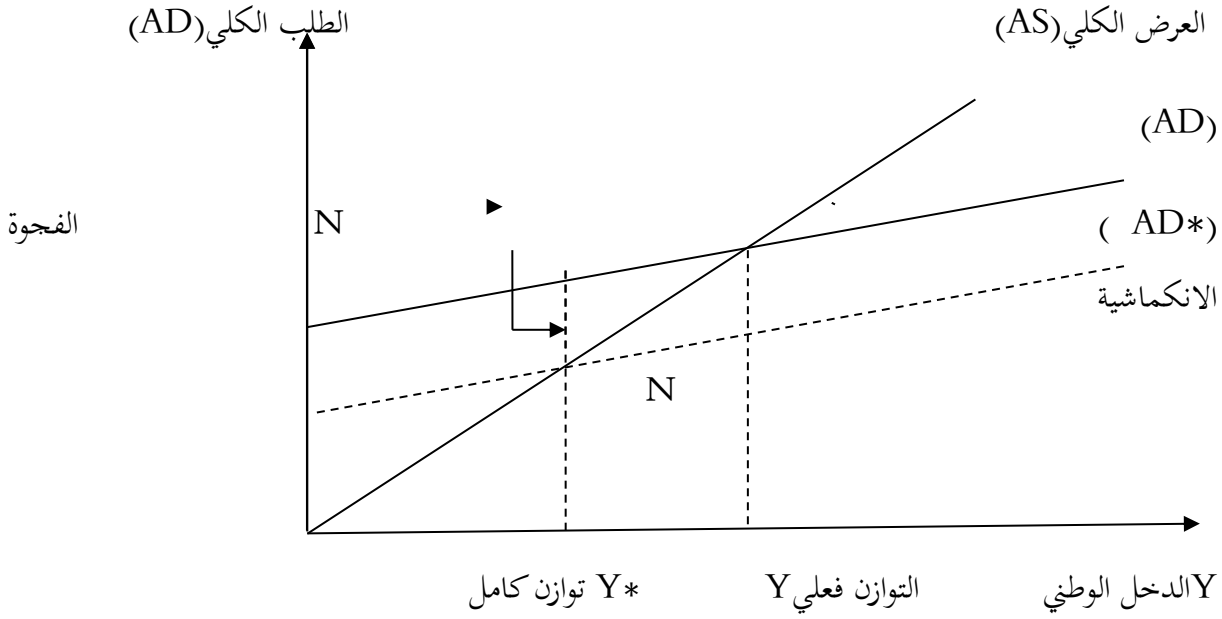
وبمعنى آخر توجد الفجوة التضخمية إذا كان الطلب الكلي الجاري أكبر من الطلب الذي يستوعب إنتاج التوظف الكامل. أي أن الطلب الكلي > العرض الكلي.

وتقاس الفجوة التضخمية بالقدر اللازم أن ينخفض به الطلب (الإنفاق) الكلى حتى يصل المستوى التوازني للدخل إلى المستوى الذي ينخفض عنده التوظف الكامل، ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل التالي:

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص ص 304_305.

[2] أحمد السميع علام، **المالية العامة، المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**، مرجع سابق، ص321.

الشكل (5): الفجوة التضخمية[1]



من الشكل نجد الآتي:

عند نقطة التقاطع (N) يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني (Y) حيث حدث تقاطع بين دالة الطلب (الإنفاق) الكلى مع العرض الكلى (AS). ولكن بما أن حجم الدخل الذي يتحقق عند مستوى التوظف الكامل هو مستوى (Y) وهو أقل من مستوى الدخل الفعلي (Y). مما يعنى أن هناك طلب (إنفاق) كلى (AD) أكبر من مستوى الطلب (الإنفاق) الكلى اللازم لاستيعاب الإنتاج عند مستوى التوظف الكامل. لذلك عند خفض الطلب (الإنفاق) الكلى من مستوى (AD) إلى المستوى الجديد (AD) فإن ذلك كفيل بجعل المستوى التوازني للدخل الوطني يتطابق ويتساوى مع إنتاج التوظف الكامل.

نلاحظ أن المسافة الرأسية (Nz*) تمثل المقدار اللازم أن تنخفض به دالة الطلب (الإنفاق) الكلى حتى يمكن استيعاب الإنتاج عند التوظف الكامل، وهو ما يطلق عليه اسم الفجوة التضخمية.

[1] محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، ص236.

وتعرف الفجوة التضخمية بأنها تلك المسافة الرأسية بين منحنى الطلب الكلى الأصلي (AD) ومنحنى العرض الكلى (AS) عند مستوى دخل مقابل إنتاج التوظف الكامل للموارد.

وتقاس الفجوة التضخمية بالعلاقة الدالية التالية:[1]

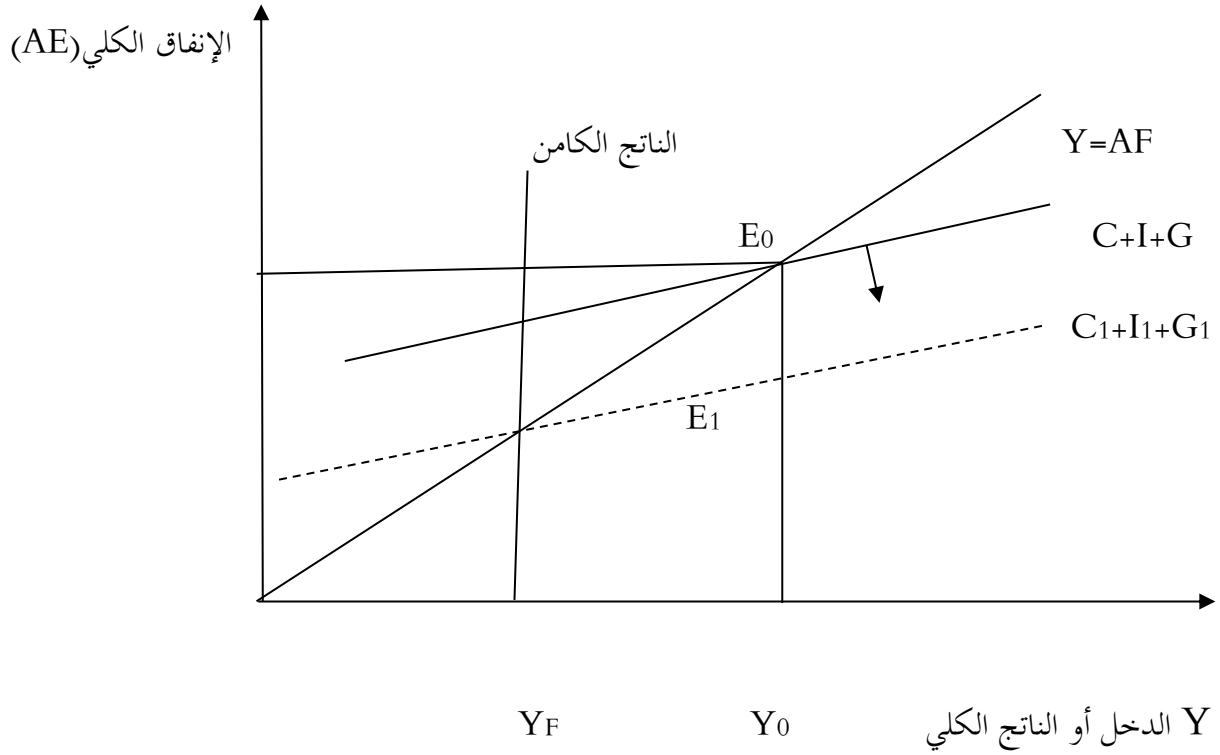
$$\text{الفجوة التضخمية} = \frac{\text{الدخل الفعلي} - \text{دخل التوظف الكامل}}{\text{المضاعف}}$$

علاج الفجوة الانكماشية باستخدام السياسة المالية:

هنا نستخدم سياسة مالية انكماشية "Contractionary Fiscal Policy" وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الكلي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار وهنا تقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على مستوى تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار أو رفع معدلات الضرائب مما ينعكس على تراجع معدلات الدخول المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي، ويمكن استخدام مزيج من الحالتين أي خفض الإنفاق من ناحية وزيادة معدلات الضرائب من ناحية أخرى. والشكل التالي يوضح أثر تراجع مستوى الطلب الكلي بفعل السياسة المالية الانكماشية عندما يواجه الاقتصاد فجوة تضخمية:

[1] محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص ص 235_236.

الشكل(6): سياسة مالية انكماشية[1]



نلاحظ أن الاقتصاد يتوازن عند النقطة E0 وهذا يعني أن مستوى الإنفاق الكلي يفوق مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامن) YF مما يعني وجود فجوة تضخمية، وبالتالي لابد من تراجع مستوى الإنفاق الكلي إلى النقطة E1 وهنا نستخدم أدوات السياسة المالية إما برفع معدلات الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك (C) كذلك الاستثمار(I) أو تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي (G) أو كلاهما معا وبالتالي القضاء على الفجوة التضخمية.[2]

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي

اختلفت وجهات النظر تجاه السياسة المالية في تمويل التنمية والنمو الاقتصادي بشكل جوهري خلال العقود الأربعة الماضية. وخلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية ركزت اقتصاديات التنمية وسياساتها بشكل أساسي على الطرق التي تدعم أو تضاعف من معدل الادخار الوطني من أجل تمويل التكوين الرأسمالي الإجمالي.

[1] نزار سعد الدين العيسي، الاقتصاد الكلي، ص306.

[2] نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص ص 305_306.

وكان من بين استراتيجيات هذا التفكير زيادة حصة الضرائب (Fax) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أجل جمع الموارد بهدف تمويل مرتفع للاستثمار نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي (سياسة تعظيم معدل الاستثمار)، والترويج لفكرة أن الاستثمار الحكومي يقود إلى النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: دراسات تطبيقية حول علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي

يعتبر الاقتصاديون أن ضعف إدارة السياسة المالية في الكثير من البلدان، كان عاملاً رئيسياً في خلق الكثيرة من المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية مثل ارتفاع التضخم، وجود عجز كبير في ميزان الحساب الجاري، وركود نمو الناتج أو وجود نمو سالب. وعادة ما تحتل السياسة المالية في مثل هذه الظروف موقع الصدارة ضمن إستراتيجية التصحيح الكلي. ويعالج التصحيح المائي هذه المشاكل بطريقتين أساسيتين:

-من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مستوى وتكوين الطلب ومعدل نمو المدخرات الوطنية ونمو المجاميع النقدية.

-من خلال تأثيره على المستوى الاقتصادي الجزئي لا سيما على كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد على بناء المؤسسات والبنية السياسية الضرورية.

وتؤثر السياسة المالية على التضخم من خلال الإصدار النقدي، وعلى الطلب الخارجي عن طريق زيادة إنفاق الحكومة على ما تنتجه البلد، كما تؤثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي والعرض الكلي من خلال ما يلي:

-إسهام السياسة المالية في الادخار والاستثمار، وبالتالي تؤثر على معدل نمو الطاقة الإنتاجية على المدى الطويل.

-تأثيرها على كفاءة تخصيص الموارد بين الاستخدامات المتنافسة وبالتالي على مستوى الناتج المحلي والنمو في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شملت الدراسات التي بحثت في دراسة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي العديد من النتائج المهمة، والتي تذكر منها ما يلي:

أولاً_دراسة جرسون (Gerson 1998):

استعرض الباحث الآراء النظرية وعدداً كبيراً من الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، وخاصة أثر الضرائب والإنفاق الحكومي على الناتج الوطني الإجمالي من خلال انتقاله عبر قناة

الإنتاجية الحدية لكل من عنصر العمل ورأس المال. وقد خلص الباحث إلى نتيجة مفادها أن الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والبنية التحتية كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين أن أثر الضرائب كان ضعيفا.

ثانيا_ دراسة بريس وكوكسوال(Bruce et Coxwell 2001):

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة قوة وفعالية السياسة المالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية للاقتصاد الأمريكي، والتي تشمل الاستهلاك والاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام بيانات ربيعية للفترة (1966/2000). وقد تم استخدام كل من الإنفاق الحكومي ومتوسط معدلات الضرائب على الدخل لتمثيل السياسة المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية كان لها تأثير قوي على المتغيرات الحقيقية، خاصة على الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي.[1]

ثالثاً. دراسة تومي وبختاش(Salah Toumi et Bektech 2006):

وتقدم هذه الدراسة عرضاً عاماً للعلاقة بين السياسة المالية الممثلة بالجباية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، حيث تهدف إلى تحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرة الجبائية ومسألة النمو الاقتصادي، وإلى معرفة ما إذا كان بإمكان السياسة الجبائية أن تستهدف معدل النمو الاقتصادي وكذا دارسة مدى فعالية هذه السياسة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، مع إعطاء بعد كمي للدارسة من خلال دارسة الأثر الذي تحدثه مختلف الضرائب والرسوم المشكلة للنظام الجبائي الجزائري على الفعاليات الاقتصادية الكلية، كالاستهلاك، الاستثمار، الادخار والتراكم... الخ، والتي تعد عاملا محددا للنمو الاقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمكن للجباية تعديل سلوك الأعوان الاقتصاديين نحو الاتجاه المرغوب فيه، كما أنها أداة مفضلة تمكن من معالجة الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد، وبذلك يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي. وبعد إجراء الدراسة القياسية تم التأكيد بأن الجباية تؤثر على قيمة أهم المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك، الادخار، الاستثمار وذلك حسب شكل الضريبة المفروضة.[2]

[1] محمد كريم قروف، **أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1999_2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014_2015، ص ص 139_140.

[2] تومي صالح وراضية بختاش، **أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 07، جانفي 2006، ص ص 27_28.

رابعا_دراسة الهيتي (Ahmed hecenne Elhiti 2012):

وتضمنت الدراسة دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، وهي تهدف إلى تحليل فعالية السياستين على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد. وتم الاعتماد على مجموعة من اختبارات القياسية اللازمة للتحقق من صحة النتائج المتوصل إليها، وذلك بالتطبيق على بيانات سلسلة زمنية لدولة الأردن بالفترة (1966/2010) وباستخدام اختبار سببية كرنكر واختبار الانحدار الذاتي للمتجه، وقد خلصت الدراسة إلى أن فاعلية أداء السياستين يعتمد على البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره، وانفتاحه على العالم الخارجي، ودرجة تطور القطاع المالي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى كفاءة رأس المال، كما استنتجت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، إذ ينبغي لهذه السياسات أن تتجه لتدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة، وأن تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والعينية في الاقتصاد لتفادي حدوث ارتفاع كبير في الأسعار، الذي يترك أثره السلبي على النمو الاقتصادي.[1]

الفرع الثاني: نموذج العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

اهتم الباحثون بدراسة تأثير كل من الضرائب والإنفاق العام (الحكومي) في النمو الاقتصادي وخاصة منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وبالاعتماد على ما هو متوفر من البيانات والأطر النظرية إضافة للاهتمام أو المرجعية المدرسية للباحثين، فقد تم تطوير العديد من النماذج التطبيقية. من هذه النماذج ما اهتم بجانب الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، ومنها ما اهتم بجانب الإيرادات، إضافة إلى الاهتمام من قبل بعض الدراسات بمتغير عجز الموازنة العامة للدولة.

وقد توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين معدل الاستثمار العام والنمو. كما أن مكونات الإنفاق العام لعبت دوراً سلبياً. وكشفت الدراسات إلى أن الإنفاق الحكومي يدعم النمو من خلال زيادة معدل الادخار الوطني وتوضيحاً لذلك، فإن تخفيض الإنفاق الاستهلاكي العام ممكن أن يساهم في تخصيص مزيد من الموارد الدعم التكوين الرأسمالي العام الحكومي، ومن هنا يأتي منطق العلاقة السلبية بين الإنفاق الاستهلاكي العام والنمو. كما أثبتت الدراسات بأن معدلاً مرتفعاً من الإنفاق الحكومي (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وخاصة الإنفاق الاستهلاكي منه، سوف يؤدي إلى تخفيض النمو من ناحية ثانية، تشير النتائج البحثية إلى أن تأثير الضرائب

[1] أحمد الهيتي، **دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 04، العدد 08، العراق، 2012، ص 17.

في النمو كان مختلفاً بين البلدان. فالعلاقة كانت سلبية بالنسبة للبلدان الأقل نموا، أما على صعيد البلدان المتقدمة فقد بينت دراسة اقتصادية تمت عن 18 اقتصاد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) أن المعدلات المنخفضة من الضرائب على الدخل كان تأثيرها معنويا وموجبا في النمو الاقتصادي.

واستناداً لما سبق، هناك ثلاثة محاور أساسية المقارنة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات السياسة المالية. ويتمثل المحور الأول في تأثير حجم الحكومة، والثاني هو مؤشرات التمويل العام وتأثير هيكل الإنفاق، والمحور الثالث تأثير الضرائب والتمويل التضخمي (التمويل بالعجز).

وينطلق النموذج المستخدم في اختبار العلاقة بين النمو ومؤشرات السياسة المالية من النموذج النيوكلاسيكي والذي يدخل الإنفاق الحكومي والإيرادات كمتغيرات أساسية مضافة إلى رأس المال والعمل في النموذج. و في التطبيق العملي تختلف الدراسات حول قيمة الإنفاق الحكومي التي يجب تضمينها في دالة الإنتاج فبعض الدراسات تستخدم مؤشر معدل الإنفاق (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، فيما تعتمد دراسات أخرى مؤشر معدل نمو الإنفاق الحكومي وقد تم اعتبار المقاربة الأولى التي تستخدم معدل الإنفاق الحكومي كمتغير للسياسة المالية إنما تقيس العلاقة بين المؤشرات المالية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بينما تستخدم المقاربة الثانية والتي تعتمد على مؤشر معدل نمو الإنفاق الحكومي (G/G4) من أجل قياس أثر هذه العلاقة في الأجل القصير.

ولدراسة أثر المقياس الأول للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، فإن معادلة الأجل الطويل سوف تكون كما يلي:

$$Y=\alpha+BK_1+\gamma Lt+\delta G_1/Yt+Ut \quad \ldots\ldots \qquad (1)$$

من ناحية أخرى يستخدم نموذج الاقتصادي (Karrs) لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو في الناتج بالأجل القصير الذي ينطلق من الدالة التالية :

$$Y= f (K, L, g)\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

حيث تمثل (g) معدل نمو الإنفاق الحكومي إلى الناتج. وإذا ما أخذنا تفاضل المعادلة رقم (2) بالنسبة للزمن وقسمنا على (Y)، فإننا سوف تحصل على المعادلة التالية:

$$dY/Y = MPK (dK/K)+ \delta(dL/L)+ MPG[(dg/g) (G/Y)]+Ut \ldots\ldots \quad (3)$$

حيث تمثل (δ) مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل ((L/Y) (df /dL)). وتمثل (MPK) الكفاية الحدية لرأس المال. أما (MPG) الكفاية الحدية للإنفاق الحكومي و(U) متغير عشوائي، يمثل حد خطأ التقدير.

إن تقدير النموذج السابق يمكننا من الإجابة على سؤالين مهمين وهما :

1. هل الإنفاق الحكومي منتج أم غير منتج، بمعنى هل تختلف قيمة (MPG) عن الصفر ؟.

2. هل حجم الإنفاق الحكومي مناسب أم هو أكبر أو أقل مما ينبغي ؟، وفي ذلك بحث عن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي أقل مما ينبغي، حيث أن كفاءة الإنفاق ما زالت في مرحلة الغلة المتزايدة، في حين أنه إذا كانت القيمة أصغر من الواحد فإن حجم الإنفاق أكبر مما ينبغي، حيث دخلت كفاءة الإنفاق في مرحلة الغلة المتناقصة. و لا يكون حجم الإنفاق مناسبا إلا إذا كانت قيمة (MPG) مساوية للواحد الصحيح. ويطلق على هذه الفرضيات الثلاثة قانون "بارو"، والذي ينص على أن حجم الإنفاق الحكومي مناسب عندما تكون قيمة الإنتاجية الحدية لذلك الإنفاق واحداً صحيحاً.

وحتى تحصل على الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، فإننا نفترض أن قيمة الكفاية الحدية لإنفاق الحكومي تساوي واحداً صحيحاً (MPG = 1) وهو الافتراض المشار إليه فيما تقدم. وإذا ما رمزنا المرونة الناتج بالنسبة للإنفاق الحكومي ب:(B)، حيث:

$$\beta = \frac{\partial Y}{\partial G} . \frac{G}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

وإذا ما علمنا بأن الكفاية الحدية للإنفاق الحكومي يمكن كتابتها وفق الصيغة التالية:

$$MPG = \frac{\partial Y}{\partial G} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

أو يمكن صياغتها كما يلي:

$$MPG = \frac{\beta}{G/Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وعليه، حتى تكون قيمة (MPG=1) لابد من تساوي طرفي النسبة السابقة بالمعادلة رقم(6)، أي:

$$\beta = G/Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

ومنه، فإن مرونة التابع بالنسبة لمعدل نمو مؤشر الإنفاق الحكومي ما هو إلا المعدل الأمثل للإنفاق الحكومي، ويتحقق ذلك من أجل:

$$\frac{\partial Y}{Y} = \beta \frac{dg}{g} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

وطبقاً للعلاقات السابقة والمفسرة للنموذج، فإن المطلوب هو تقدير قيمة (β) في المعادلة التالية:[1]

$$dY/Y=MPK(dK/K)+\delta(dL/L)+B(dg/g)\ldots\ldots\ldots(9)$$

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن الحكومة تعمل من خلال سياستها الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية على تحقيق مجموعة من الأهداف كتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخصيص الأمثل للموارد وإعادة توزيع الدخل، إضافة إلى تحقيق مستوى التوظيف الكامل ودعم النمو الاقتصادي ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية، وذلك بفضل أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة وسياسة عجز الموازنة. وفق آلية معينة بقصد إحداث توازن مالي واقتصادي. كما لاحظنا كيفية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية لمعالجة الفجوات الاقتصادية (الانكماشية و التضخمية) فمن أجل تصحيح الفجوة الانكماشية تعمل على اتخاذ سياسة مالية توسعية، التي تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة بهدف تنشيط الطلب الكلي. أما لمعالجة الفجوة التضخمية تعمل على إتباع سياسة انكماشية، إما عن طريق رفع مستوى الضرائب وبالتالي خفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار، أو تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تحقيق حجم الاستهلاك ويحد من الطلب الكلي و يخفض مستوى الأسعار أو استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب و التوسع فيها و خفض الإنفاق العام.

[1] محمد كريم قروف، **أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 143_144.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-

تمهيد:

من أجل دراسة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر سنقوم باختبار التكامل المشترك لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة باعتبارها متغيرات مستقلة تمثل السياسة المالية. أما المتغير التابع فتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . وهذا من خلال اختبار(Bounds test) ضمن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

سنقوم ضمن هذا الفصل بدراسة مسار السياسة المالية خلال فترة الدراسة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال دراسة قياسية لأدوات السياسة المالية ولذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني: تقدير نموذج الدراسة

المبحث الثالث: تحليل النتائج

المبحث الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

سنقوم بالتعرف على المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة وتحديد مستويات استقرار السلاسل الزمنية لها.

المطلب الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولا–تطور النفقات العامة والإيرادات العامة خلال الفترة 1990–2018:

1–تطور النفقات العامة والإيرادات العامة خلال الفترة 1990–2010:

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة والإيرادات العامة من 1990 إلى 2010

الوحدة: مليون

السنة	النفقاتDP	الإيراداتRP
1990	136500	152500
1991	212100	248900
1992	420131	311864
1993	476627	313949
1994	566329	477181
1995	759617	611731
1996	724609	825157
1997	845196	926668
1998	875739	774511
1999	961682	950496
2000	1178122	1578161
2001	1321028	1505526
2002	1550646	1603188
2003	1639265	1974466
2004	1888930	2229899
2005	2052037	3082828
2006	2453014	3639925
2007	3108669	3687900
2008	4191053	2902448
2009	4246334	3275362

2010	4466940	3074644

المصدر: Rétrospective Statistique

2-تطور النفقات العامة والإيرادات العامة من 2011 إلى 2017:

الجدول رقم (03): تطور النفقات العامة و الإيرادات العامة خلال الفترة 2011-2017

الوحدة: مليون

السنة	النفقات العامةDP	الإيرادات العامةRP
2011	5853569	3489810
2012	7058173	3804030
2013	6024131	3895315
2014	6995769	3927748
2015	7656331	4552542
2016	7297494	5011581
2017	7282630	6047885

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائيات 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

3-تطور النفقات العامة والإيرادات العامة خلال الفترة 2018-2020:

الجدول رقم (04): تطور النفقات العامة والإيرادات العامة من 2018 إلى 2022

الوحدة: مليون

السنة	النفقات العامةDP	الإيرادات العامةRP
2018	7899061	6313959
2019	7725477	6586500
2020	5010997	4388908
2021	7436100	6597500
2022	9660000	9467300

المصدر: **وزارة المالية** http://www.mf.gov.dz

ثانيا-تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2022:

الجدول رقم (05): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1990 إلى 2022

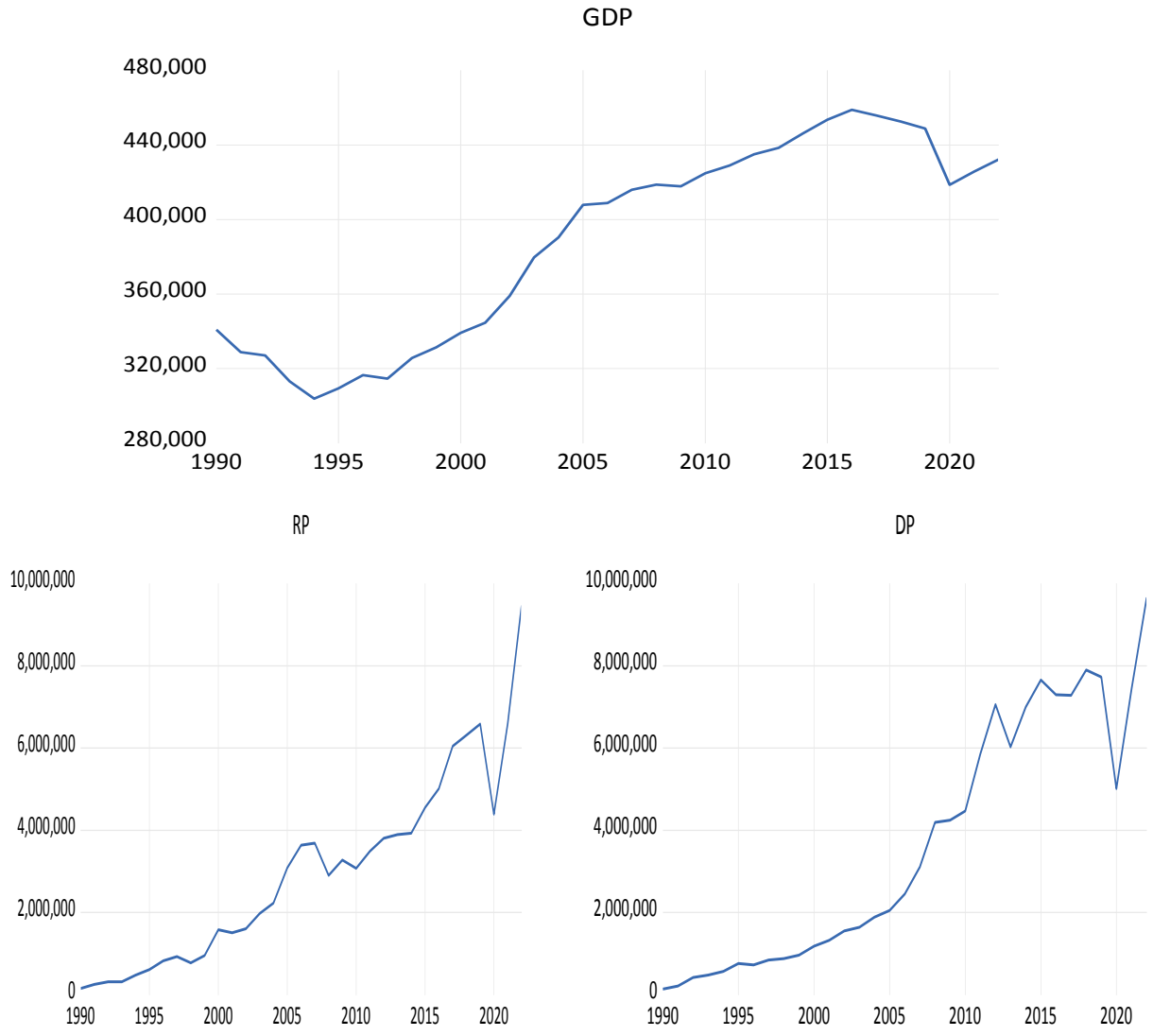
الوحدة: مليون

السنة	GDP
1990	340782,47
1991	328759,09
1992	326989,37
1993	313030,4
1994	303743,06
1995	309295,59
1996	316348,99
1997	314496,94
1998	325580,83
1999	331333,41
2000	339134,92
2001	344535,63
2002	358955
2003	379623,78
2004	390414,56
2005	407847,53
2006	408846,24
2007	415920,79
2008	418686,17
2009	417813,83
2010	424883,95
2011	428983,98
2012	435033,63
2013	438505,06

2014	446248,8
2015	453596,99
2016	458872,99
2017	455829,88
2018	452602,83
2019	448797,09
2020	418593,3
2021	425709,66
2022	432236,48

المصدر: مؤشر التنمية العالمية

الشكل رقم (07): منحنى بياني يمثل تطور معدلات المتغيرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة

يمثل المنحنى GDP تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2022) في الجزائر، حيث نلاحظ تقلبات مختلفة لتأثره بعوامل متعددة، بحيث شهد انخفاضا سجل 303743.059 مليون دج سنة 1994 نتيجة الأزمة السياسية والأمنية التي أثرت سلبا على الاستثمار والاقتصاد وكذا تراجع أسعار النفط، ثم نلاحظ ارتفاع ملحوظ في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2017 وذلك راجع للزيادة في إنتاج النفط وتحسينات البنية التحتية للبلاد وقطاع الصناعة، ثم شهد انخفاضا إلى أن بلغ القيمة 418593.305 سنة 2020 وذلك لتراجع أسعار النفط و جائحة كوفيد_19 أثر سلبا على الناتج المحلي.

يمثل المنحنى DP تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2022، حيث نلاحظ انخفاض النفقات العامة خلال الفترة 1990-1991، في حين عرفت سنتي 1992 و1993 نوعا من الارتفاع من إجمالي الناتج الداخلي الخام، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الأجور والرواتب وكذا النفقات الاجتماعية إضافة إلى نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، ثم عادت لتتراجع بالتدريج سنة 1999، رغم تزايد حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية حيث انتقلت من 136500 مليون دج سنة 1990 إلى 961700 مليون دج سنة 1999.كما عرفت النفقات العامة انخفاضا قدره 8,46%، وهذا راجع إلى الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الهادفة إلى تقليص الإنفاق العام ورفع كل أنواع الدعم المقدمة من طرف الدولة. في الفترة من 2000 إلى 2018، شهدت العشرية الأولى من هذه الفترة تزايدا مسرعا للنفقات العامة بالأسعار الجارية، حيث انتقل 1178122 مليون دج سنة 2000 إلى 1888930 مليون دج سنة 2004 ثم إلى 4246334 مليون دج سنة 2009، وسبب هذه الزيادة يعود إلى ارتفاع أسعار البترول.كما بدأت الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة بتطبيق برامج استثمارية تحتاج إلى ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد. منها برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004). عرفت النفقات العامة تصاعدا متتاليا من سنة 2005 إلى 2009، تمثل سنة 2010 بداية برامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي سطرته الدولة. حيث بلغت نفقات الميزانية العامة زيادة تساوي 6,3% بعد شبه الاستقرار في 2009. وواصلت الزيادة في سنة 2012. أما في سنة 2013 فقد انخفضت بمقدار 13,7% ثم عادت لترتفع سنة 2014 إلى6995769 مليون دج بنسبة زيادة قوية 16,1% ، أما سنة 2015 فسجلت نسبة زيادة قدرت ب 9,4% . في سنة 2016 بلغت نفقات الميزانية العامة الكلية 727494 مليون دج مقابل 7656331 مليون دج سنة 2015، وواصلت انخفاضها إلى 7282630 مليون دج سنة

2017 وهذا راجع إلى انخفاض مداخل البلاد نتيجة الانخفاض المتواصل لأسعار المحروقات. كما يعود إلى التدابير المتخذة من قبل السلطات العمة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف. في سنة 2018 ارتفعت نفقات الميزانية العامة إلى 7899061 مليون دج ثم انخفضت إلى 7725477 مليون دج في سنة 2019 وتراجعت إلى 5010997 مليون دج سنة 2020. في سنة 2021 ارتفعت النفقات العامة إلى 7436100 مليون دج إلى أن وصلت إلى 9660000 مليون دج.

يمثل المنحنى RP تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2022) في الجزائر، حيث نلاحظ تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض. فكان في بداية سنوات الدراسة ارتفاع ملحوظ للإيرادات العامة إلى أن بلغت قيمة 926668مليون دج سنة 1997 ثم انخفضت إلى 774511 مليون دج سنة 1998، نلاحظ أيضا انخفاض سنة 2001 إلى 1505526 مليون دج ثم ارتفاع إلى أن بلغت 3687900 مليون دج سنة 2007 وانخفضت إلى 2902448 مليون دج سنة 2008 نظرا لانخفاض أسعار النفط. في سنة 2009 ارتفعت الإيرادات إلى 3275362 مليون دج ثم انخفضت في سنة 2010 إلى 3074644 مليون دج، ثم نلاحظ ارتفاع ملحوظ حيث بلغ 6313959 مليون دج سنة 2018 نظرا لتحسن الجباية البترولية، ثم تراجعت إلى قيمة 4388908 مليون دج سنة 2020،ثم ارتفاعا إلى أن بلغ أعلى قيمة 9467300 مليون دج سنة 2022.

– التحليل الوصفي للمتغيرات:

الجدول رقم (06): بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	DP	GDP	RP
Mean	3635585.	388243.4	2976678.
Median	2453014.	408846.2	3074644.
Maximum	9660000.	458873.0	9467300.
Minimum	136500.0	303743.1	152500.0
Std. Dev.	2986302.	53607.30	2291418.
Skewness	0.412159	-0.261905	0.778859
Kurtosis	1.657278	1.469855	3.205426
Jarque-Bera	3.413302	3.596616	3.394443
Probability	0.181473	0.165579	0.183192

Sum	1.20E+08	12812033	98230382
Sum Sq. Dev.	2.85E+14	9.20E+10	1.68E+14
Observations	33	33	33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

ـــإن الوسط الحسابي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة بلغ حوالي (388243.2)، والوسيط الحسابي (408846.2) في حين سجل أعلى مستوى له خلال الفترة (1990-2022) عند القيمة (458873.0) وسجل أدنى قيمة (303743.0) بانحراف معياري (53607.30).

ـــإن الوسط الحسابي للنفقات في الجزائر خلال فترة الدراسة بلغ حوالي (3635585)، والوسيط الحسابي (2453014) في حين سجل أعلى مستوى له خلال الفترة (1990-2022) عند القيمة 9660000 وسجل أدنى مستوى عند القيمة (136500.0) بانحراف معياري (2986302).

ـــإن الوسط الحسابي للإيرادات في الجزائر خلال فترة الدراسة بلغ حوالي (2976678)، والوسيط الحسابي (3074644) في حين سجل أعلى مستوى له خلال الفترة (1990_2022) عند القيمة(9467300)وسجل أدنى قيمة(152500.0) بانحراف معياري (2291418).

ثالثا-مصفوفة الارتباط

لمعرفة مدى قوة الارتباط الخطي بين المتغيرات نقوم بإجراء اختبار الارتباط الذاتي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): مصفوفة الارتباط

	DP	GDP	RP
DP	1.000000	0.903255	0.932562
GDP	0.903255	1.000000	0.853617
RP	0.932562	0.853617	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن معاملات الارتباط بين المتغيرات كلها تقترب من الواحد، ومنه العلاقة بين المتغيرات هي علاقة قوية جدا

طردية.

المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة

بهدف التعرف على أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي قمنا بتحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية كما يلي:

GDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معبر عن النمو الاقتصادي كمتغير تابع

DP: النفقات العامة كمتغير مستقل

RP: الإيرادات العامة كمتغير مستقل

نقوم بصياغة النموذج كالتالي:

$$GDP=F(DP+RP)\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$GDP= \alpha_0+\alpha_1 DP_t+\alpha_2 RP_t+\varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(2)$$

α : تمثل معاملات النموذج

ε_t : حد الخطأ العشوائي

بعد إدخال اللوغاريتم يصبح النموذج بالشكل التالي:

$$LNGDP=$$

$$\alpha_0+\alpha_1 LNDP+\alpha_2 LNRP+\varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(3)$$

المتغير التابع: النمو الاقتصادي ممثلا بلوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

المتغيرات المستقلة: السياسة المالية ممثلة بـ: لوغاريتم النفقات العامة ولوغاريتم الإيرادات العامة

حيث قمنا بترميز هذه المتغيرات على النحو التالي:

الجدول رقم (08): ترميز متغيرات الدراسة

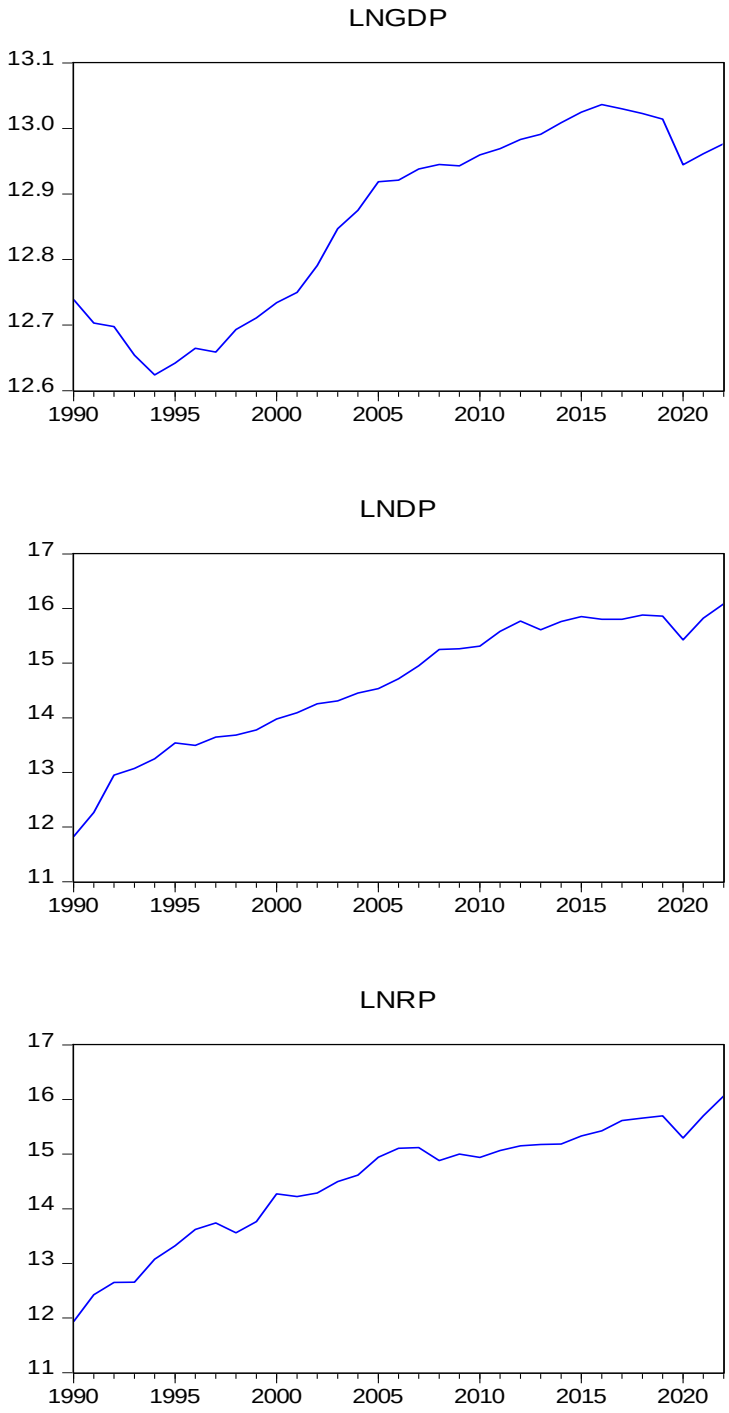
المتغير	رمز المتغير
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	LNGDP
لوغاريتم النفقات العامة	LNDP
لوغاريتم الإيرادات العامة	LNRP

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

إن دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يعتبر شرطا مهما من شروط التكامل المشترك، وحتى يتم تطبيق نموذج ARDL بشكل صحيح يجب أن تكون كل المتغيرات متكاملة من الرتبة $I(0)$ أو $I(1)$، أي عدم وجود متغيرات من رتبة أعلى، وذلك لتجنب مشكلة الارتباطات الزائفة بين المتغيرات المستقلة، كما يمكن أن نأخذ صورة مبدئية عن استقرارية متغيرات الدراسة من خلال رسم منحنياتها ومتابعة تطورها عبر الزمن.

الشكل رقم (8): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة نلاحظ أن السلاسل الزمنية جميعها تحتوي على الاتجاه العام، وهو ما يشير إلى عدم استقراريتها عند المستوى، ومن أجل التحقق من هذه النتيجة سنقوم باختبار جذر الوحدة لديكي فولو المطور (ADF)، والجدول التالي يوضح النتائج.

الجدول رقم (09): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لاستقرارية متغيرات الدراسة

المتغيرات	اختبار t ستودنت	عند المستوى $I_{(0)}$	الفرق الأول $I_{(1)}$	القرار
LNGDP	t-Statistic	-1,205718	-3,890473	$I_{(1)}$
	Prob-t	0,8923	0,0264	
LNDP	t-Statistic	-3,090972	-5,506856	$I_{(1)}$
	Prob-t	0,1255	0,0005	
LNRP	t-Statistic	-2,925370	-5,139198	$I_{(1)}$
	Prob-t	0,1683	0,0013	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه والذي يخص اختبار ديكي فولر المطور بأن متغيرات الدراسة LNGDP, LNDP, LNRP قد استقرت عند الفرق الأول $I(1)$ أي أن القيمة الاحتمالية لاختبار t ستودنت لهذه المتغيرات كانت أقل من 5% بعد إجراء الفرق الأول عليها.

وبهذه النتائج يمكننا القول بأن أفضل أسلوب يمكننا تطبيقه لاختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

المطلب الرابع: عموميات حول نموذج ARDL

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل Pesaran, et al (1997-2001)، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق مع عدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع موزعة بين الأجل القصير والطويل ، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL.

ويعتمد اختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.[1]

المبحث الثاني: تقدير نموذج ARDL:

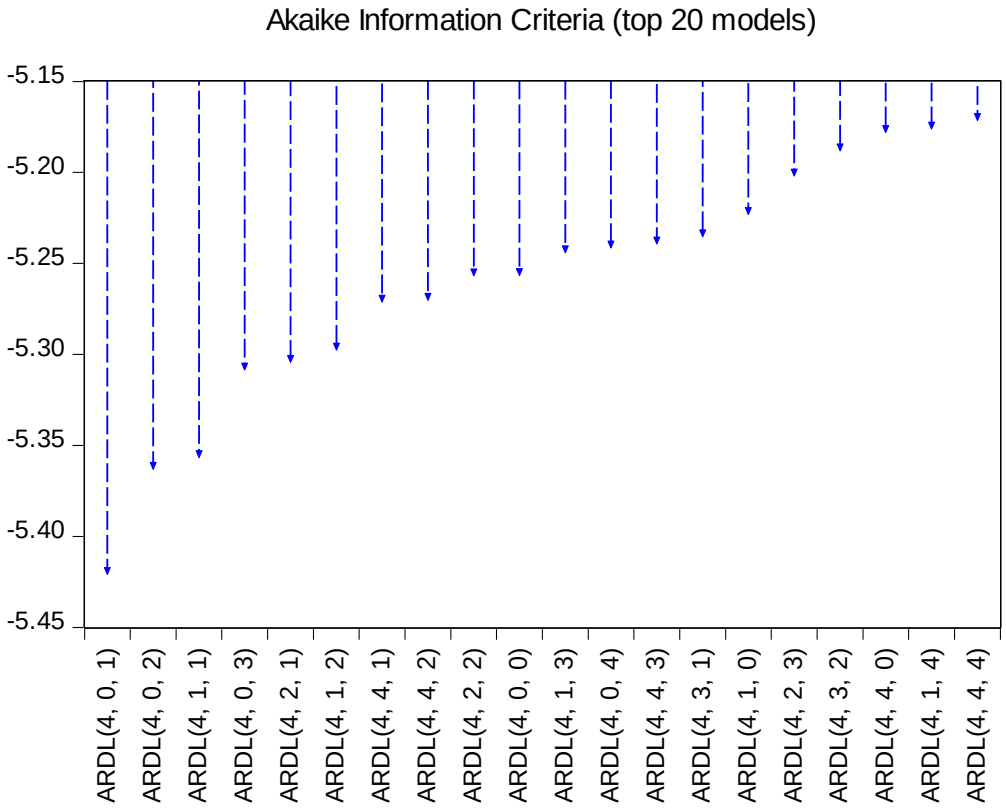
لتقدير العلاقة بين المتغيرات نقوم باختبار التكامل المشترك بينها من خلال المراحل التالية: تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج، اختبار الحدود، تقدير العلاقة التوازنية على المدى الطويل والقصير.

المطلب الأول: تحديد فترات الإبطاء المثلى

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك لا بد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (lag length) كون النتائج المسترجة حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، والتي نحددها عن طريق معيار AIC (Akaike Information Criterion)، والشكل التالي يوضح النتائج:

[1] كفية قسميوري، **أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي ، التضخم والبطالة)** دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2020-2021، ص ص 298-299.

الشكل رقم (9): تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى حسب معيار AIC



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

يعتمد اختيار فترات الإبطاء المثلى على العمود الأقل قيمة حسب معيار AIC ومن خلال الشكل أعلاه يتضح أن فترات الإبطاء المثلى هي (4,0,1) وعلى هذا الأساس سنقوم بتقدير نموذج الدراسة وفق منهج ARDL.

المطلب الثاني: اختبار الحدود bounds test:

يهدف اختبار الحدود إلى التحقق من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات من عدمه، ويعتمد في ذلك على القيمة الإحصائية لاختبار فيشر F-statistic وذلك وفق الفرضية التالية:

H_0 : لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة

H_1 : توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): اختبار الحدود bounds test

القرار	6,4318492		F-statistic المحسوبة
	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	القيم الحرجة
توجد علاقة تكامل مشترك	2,63	3,35	عند مستوى معنوية %10
	3,1	3,97	عند مستوى معنوية %5
	3,55	4,38	عند مستوى معنوية %2,5
	4,13	5	عند مستوى معنوية %1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج الجدول أعلاه والمتعلق باختبار الحدود bounds test نلاحظ أن قيمة F-statistic المحسوبة قدرت بـ: 6,4318492 وهي أكبر من قيم الحد الأقصى للحدود، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغير التابع LNGDP والمتغيرات المستقلة LNDP, LNRP على المدى الطويل.

المطلب الثالث: تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل

بعدما توصلنا إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في الأجل الطويل، مع الأخذ بعين الاعتبار فترات الإبطاء المثلى، وبالتالي تم اختيار النموذج ARDL(4,0,1) لتقدير العلاقة التوازنية على المدى الطويل وهو ما يوضحه الجدول لتالي:

الجدول رقم (11): تقدير نموذج ARDL طويل الأجل

المتغيرات	المعاملات	t-Statistic المحسوبة	Prob-t الاحتمالية
LNDP	0,152343	5,507617	0,0000
LNRP	- 0,017009	- 0,519068	0,6091
C	10,84611	76,46076	0,0000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

وبناء على هذا التقدير تكون معادلة علاقة التوازن على المدى الطويل لمتغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{LNGDP = 10,8461 + 0,152343\ LNDP - 0,017009\ LNRP}$$

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- إشارة معلمة النفقات العامة كانت موجبة وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين معامل النفقات العامة والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة النفقات العامة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة بقيمة 0,1523% في مستويات النمو الاقتصادي، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار t ستودنت للمعلمة أقل من 5% مما يدل على أنها معنوية احصائية. وهي مقبولة اقتصاديا وتتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية. وهو ما يعني بأنه حتى ولو كانت النفقات عبئ في الآجال القصيرة، إلا أنها مع الوقت تساهم في دفع عجلة التنمية، لأن هناك العديد من النفقات تتمثل في الاستثمارات الحكومية خصوصا في البنية التحتية القاعدية والتي عملت على مر السنوات على توفير بيئة مشجعة للقطاعات الاقتصادية الأخرى المساهمة في تكوين الناتج المحلي.
- معلمة معدل الإيرادات العامة جاءت سالبة وهذا ما يعني أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والإيرادات العامة حيث أن الزيادة في الإيرادات العامة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في مستوى النمو الاقتصادي بنسبة 0.017%، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار t ستودنت للمعلمة بلغت P=0.6091 وهي أكبر من 5% مما يدل على أنها غير معنوية إحصائية. وهذا يعود إلى أن الجزء الأكبر من الإيرادات العامة يتمثل في الإيرادات البترولية، إلا أن هذه الأخيرة مرتبطة بتقلبات أسعار النفط الدولية، مما يجعلها تتكيف مع مختلف التغيرات التي تحصل على المستوى الدولي وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها لرسم السياسة الاقتصادية الكلية وذلك نظرا لعدم كفاءة توظيف هذه الإيرادات وعدم استثمارها في المشاريع المنتجة.
- كما نلاحظ أن الثابت c معنوي عند جميع المستويات (P=0,000).

المطلب الرابع: تقدير العلاقة التوازنية على المدى القصير

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار تصحيح الخطأ على المدى القصير للعلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (12): نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير ECM

المتغيرات	المعاملات	t-Statistic المحسوبة	Prob-t الاحتمالية
D(GDP(-1))	0,243585	2,159034	0,0426
D(GDP(-2))	0,327612	2,557883	0,0183
D(GDP(-3))	0,524303	3,756641	0,0012
D(LNRP)	0,032774	2,769010	0,0115
CointEq(-1)*	- 0,443509	- 5,422429	0,0000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن إشارة معلمة حد تصحيح الخطأ كانت سالبة وذات معنوية إحصائية عند مستوى 0,05، وهذا يدل على أن سلوك المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي يستغرق فترة واحدة فقط حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يعطي دليلا على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تشير هذه المعلمة إلى سرعة تكيف النموذج على الانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى. كما تشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى أنه يتم تصحيح ما يفوق 44% عند انحراف النمو الاقتصادي خلال الفترة قصيرة الأجل عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، كما نلاحظ أن معلمات المتغيرات المستقلة (النفقات العامة، الإيرادات العامة) للنموذج معنوية في جميع الفترات مما يدل على قوة أثر هذه المتغيرات على المتغير التابع في الأجل القصير.

المبحث الثالث: تحليل النتائج

قمنا بإجراء عدة اختبارات إحصائية لتقييم صحة النموذج وتتمثل في:

أولا: اختبار جودة ومعنوية النموذج

يعتمد اختبار جودة ومعنوية النموذج على معامل التحديد واختبار فيشر.

المطلب الأول:اختبار جودة توفيق النموذج:

يستخدم هذا الاختبار لقياس القدرة التفسيرية، وهو عبارة عن رقم إحصائي يحسب من بيانات العينة ويوضح النسبة المئوية للتباين الكلي في المتغير المعتمد التي ترجع إلى التغير في المتغيرات التفسيرية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): نتائج اختبار جودة توفيق النموذج

معامل التحديد R^2 R-squared	0,991714
معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ Adjusted R-squared	0,988953

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه ما يلي:

- بلغت قيمة معامل التحديد 0,991714 وهي قيمة كبيرة وقريبة جدا من الواحد، وهو ما يدل على أن المتغيرات التابعة تفسر ما نسبته 99,17% من التغيرات في مستويات المتغيرات المستقلة.
- بلغت القيمة المصححة لمعامل التحديد 0,988953 وهي أيضا قريبة جدا من الواحد أي أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 98,89% من التغيرات في المتغير التابع بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة.

1- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

للتحقق من المعنوية الكلية للنموذج أي الحكم على المعنوية الإحصائية للمتغيرات المستقلة مجتمعة نعتمد على اختبار فيشر F من أجل اعتماد النموذج ككل، فإذا تم اعتماد F إحصائيا فهدا يعني أن المتغيرات التفسيرية لها تأثير على المتغير التابع.

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار المعنوية الكلية للنموذج

قيمة F-statistic	359,0780
احتمالية Prob(F-statistic)	0,000000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة اختبار فيشر بلغت 359,0780 بمستوى دلالة 0,00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، وهو ما يدل على المعنوية الإحصائية للنموذج ككل، وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة لها تأثير حقيقي على المتغير التابع.

المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية النموذج

تهدف الاختبارات التشخيصية للنموذج إلى التحقق من خلو النموذج المقدر من جميع المشاكل القياسية للبواقي، وذلك من خلال:

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي test LM:

يعتمد هذا الاختبار على الكشف عن إمكانية وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي (الأخطاء) وذلك وفقا للفرضية التالية:

H_0 : لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين بواقي معلمات النموذج.

H_1 : توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين بواقي معلمات النموذج.

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (15): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

قيمة F-statistic	0,020419
احتمالية Prob(F-statistic)	0,9798

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر بلغت P=0.9798 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، وعليه نقر بأنه لا توجد مشكلة الارتباط التسلسلي لبواقي النموذج.

2- اختبار مشكلة عدم ثبات تباين البواقي Breusch-Pagan:

للكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء نعتمد على اختبار Breusch-Pagan، وفقا للفرضية التالية:

H_0 : لا توجد مشكلة عدم ثبات تباين بواقي معلمات النموذج.

H_1 : توجد مشكلة عدم ثبات تباين بواقي معلمات النموذج.

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): اختبار مشكلة عدم ثبات تباين البواقي

قيمة F-statistic	1,343970
احتمالية Prob(F-statistic)	0,2795

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لفشير لاختبار Breusch-Pagan بلغت P=0.2795 وهي أكبر من 0,05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، وعليه لا توجد مشكلة عدم ثبات تباين بواقي النموذج.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera:

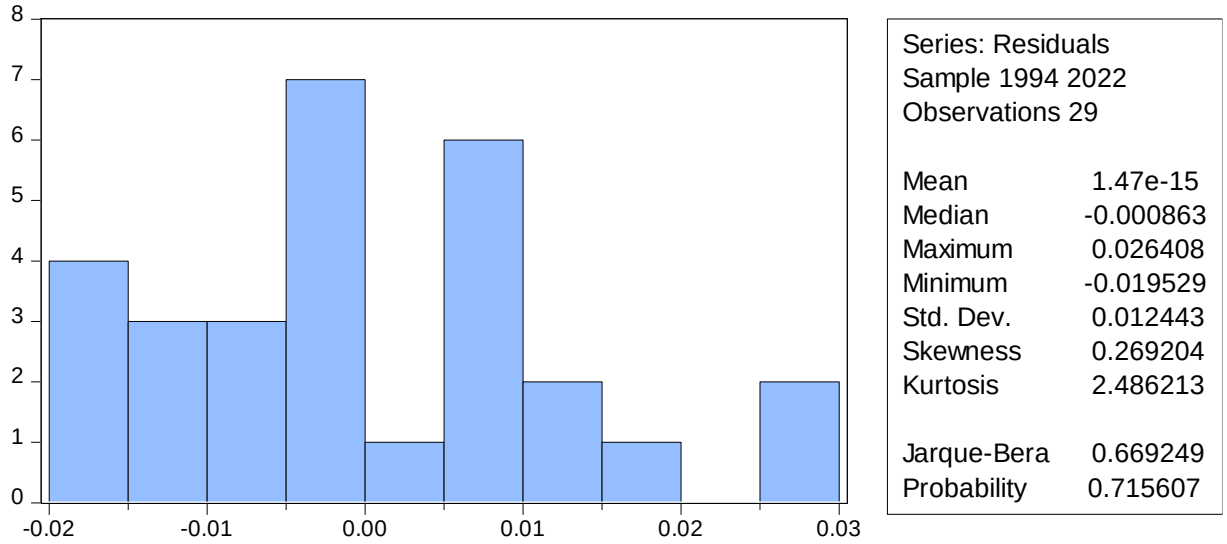
نعتمد في ذلك على اختبار جاك بيرا Jarque-Bera وفقا للفرضية التالية:

H_0 : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

H_1 : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة اختبار جاك بيرا Jarque-Bera بلغت 0,669249 بقيمة احتمالية P=0,715 وهي أكبر من 0,05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية والتي تشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

4- اختبار الشكل الدالي Ramesy-Rest:

نعتمد في ذلك على القيمة الاحتمالية لفيشر F-Prob من خلال اختبار رمزي راست Ramesy-Rest لتأكد من مدى ملائمة تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي. والجدول التالي يوضح النتائج.

الجدول رقم (17): اختبار الشكل الدالي للنموذج

قيمة F-statistic	0,051786
احتمالية Prob (F-statistic)	0,8223

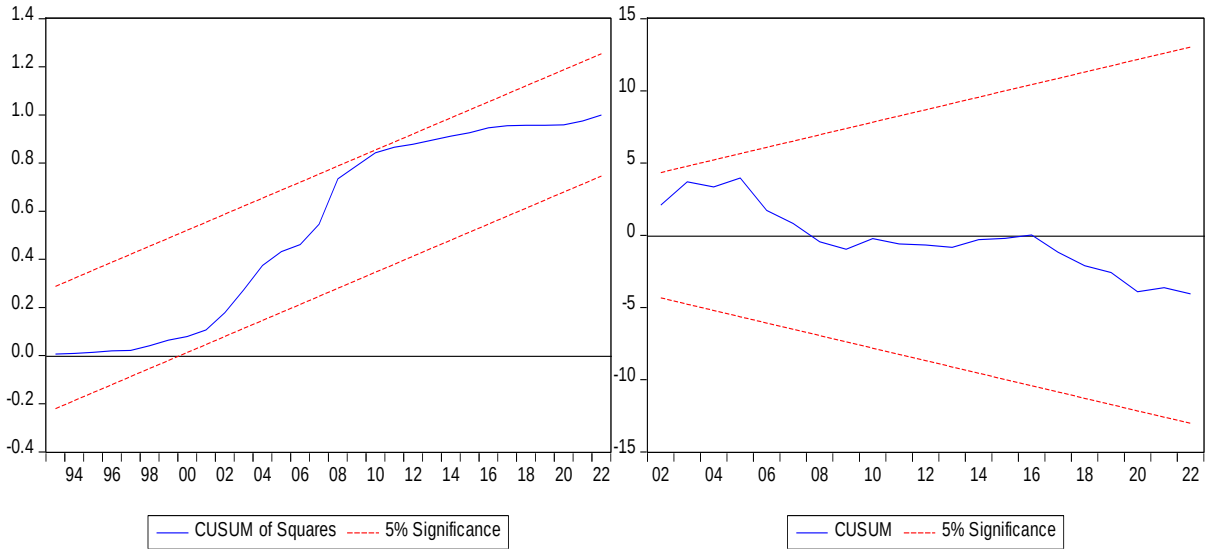
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار Ramesy-Rest بلغت P=0,8223 وهي أكبر من 0,05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية وهذا ما يدل على صحة وملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

5- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية وبيان مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMSQ



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن النموذج المقدر يقع داخل الحدود الحرجة في كلا الاختبارينCusum و Cusum Of Squares عند مستوى معنوية أقل من 0,05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونحكم بالاستقرار الهيكلي للنموذج.

خلاصة الفصل:

هذا الفصل كان عبارة عن تحليل قياسي لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر. حيث تم اختبار التكامل المشترك بين أدوات السياسة المالية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي، من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL .

فيما يخص اختبار التكامل المشترك من خلال bounds test تم التوصل إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (النفقات العامةDP والإيرادات العامة RP) والمتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP، حيث أن القيمة الإحصائية ل (F(6,4318492 أكبر من قيم الحد الأقصى للحدود. أما بالنسبة لتقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل، فقد تبين بأن هناك علاقة توازنية إيجابية بين النفقات العامة DP ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP أي أن للسياسة المالية التوسعية تأثير إيجابي على الاقتصاد قدر ب 0,1523%. كما أن للإيرادات العامة علاقة سلبية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

الخاتمة العامة

الخاتمة:

عالجنا في بحثنا هذا موضوع السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022، حيث تعد العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية وهذا للسياسة المالية من تأثير على النمو الاقتصادي باعتبار السياسة المالية أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وقد سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى الإحاطة بالجوانب الأساسية للموضوع وجاء ذلك في ثلاثة فصول، فصلين خصصا للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي.

ففي الفصل الأول قمنا بدراسة مفاهيم النمو الاقتصادي ومحدداته والتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي. أما في الفصل الثاني فقد قمنا بدراسة المفاهيم الأساسية للسياسة المالية وأهدافها وتعرضنا إلى أدواتها وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى آلية عمل السياسة المالية في معالجة البطالة والتضخم.أما الفصل الثالث فخصصناه للدراسة القياسية من خلال تحليل وضعية السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على نموذج ARDL حيث قمنا بتقديم دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة ثم تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بنموذج ARDL وفي الأخير قمنا بتقدير هذا النموذج بدءا بتحديد النموذج الملائم لبيانات الدراسة ثم تقدير العلاقة طويلة الأجل.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج نجملها في ما يلي:

- النمو الاقتصادي يمثل الزيادة الحقيقية في الدخل القومي.

- للنمو الاقتصادي دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحكم أنه أهم مؤشر يعكس مدى تطور اقتصاديات الدول.

- السياسة المالية عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير المعتمدة من قبل الدولة والتي تشمل كل من النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، تستخدمها لتحقيق أهدافها المنشودة، مما يدل على صحة الفرضية الأولى.

-تلعب النفقات العامة دورا مهما في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي باعتبار أن السياسة الإنفاقية أداة فعالة في يد الدولة للقيام بالوظيفة التنموية، حيث يساهم التوظيف الجيد للنفقة الحكومية بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في النمو الاقتصادي.

هذا بالنسبة للجانب النظري أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

-تستقر السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول.

-وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (النفقات العامة والإيرادات العامة) والمتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).

-وجود علاقة إحصائية معنوية، ذات تأثير موجب بين المتغيرين مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة، وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن الدول تركز بدرجة كبيرة على الإنفاق العام وهذا راجع لهشاشة وتدهور اقتصادها، مما يعني أن السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الدولة عن طريق انتهاج العديد من البرامج التنموية لتوطيد النمو الاقتصادي كانت لها تأثير إيجابي وجيد على الاقتصاد. مما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

-عدم وجود علاقة إحصائية معنوية، كما تبين وجود تأثير سلبي بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي، مما يدل على رفض الفرضية الثالثة، وباعتبار أن الجزء الأكبر من الإيرادات العامة يتمثل في الإيرادات البترولية، إلا أن هذه الأخيرة مرتبطة بأسعار النفط الدولية مما يجعلها تتكيف مع مختلف التغيرات التي تحصل على المستوى الدولي وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها لرسم السياسة الاقتصادية الكلية وذلك نظرا لعدم كفاءة توظيف هذه الإيرادات وعدم استثمارها في المشاريع المنتجة.

-يوجد هناك تصحيح للخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل ما يفوق 44%.

-معلمات المتغيرات المستقلة (النفقات العامة والإيرادات العامة) معنوية ذات أثر قوي على المتغير التابع في الأجل القصير.

-بلغت قيمة معامل التحديد 99,1714% وهو ما يدل على أن المتغير التابع يفسر ما نسبته 99,17% من المتغيرات في مستويات المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي.

اقتراحات وتوصيات:

من خلال هذه الدراسة والنتائج التي توصلنا إليها ارتأينا طرح بعض الاقتراحات والتوصيات في ما يخص الموضوع وهي كما يلي:

-التشديد على استخدام أدوات السياسة المالية بفعالية وذلك لدورها الفعال وكحافز رئيسي للنمو الاقتصادي.

-تسليط الضوء على أهمية السياسة المالية من خلال إيراداتها كمصدر مالي لتغطية النفقات مع الأخذ بعين الاعتبار هذه الأخيرة على أنها الدافع الرئيسي للنشاط الاقتصادي في الدولة.

-العمل على التنسيق الدائم بين أدوات السياسة المالية وذلك لتحقيق الأهداف المتمثلة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

-تفعيل الإيرادات وترشيد النفقات خاصة في ظل اعتماد الدولة على الإيرادات البترولية.

-ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بخفض التعرض لأسعار النفط، كما ينبغي على الدولة العمل على توزيع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية المستلمة خاصة في تذبذبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي إضافة إلى تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام.

-العمل على توزيع مصادر الإيرادات الوطنية والخروج من التنمية النفطية ودعم مصادر الموازنة العامة من خلال زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.

آفاق الدراسة:

انطلاقا مما سبق فإنه لتكملة موضوع هذه الدراسة فإننا نقترح دراسة.

-التركيز على تقلبات السياسة المالية والتي تؤثر على مناخ الاستثمار في الجزائر.

-توسيع البحث عبر اختيار آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي بالنسبة لمجموعة من الدول وذلك للتمييز بشكل أفضل بين الآثار القصيرة والطويلة الأجل لمختلف فئات الإنفاق العام والإيرادات العامة على النمو الاقتصادي.

-اختبار آثار السياسة المالية على باقي المؤشرات الأخرى للأداء الاقتصادي مثل الاستقرار الاقتصادي، التشغيل والعدالة الاجتماعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1-محمد عبد الحميد شهاب،**التحليل الاقتصادي الكلي**، المكتبة العربية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الطائف وكلية التجارة، جامعة دمياط، 1440هـ-1441هـ.

2-نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

3-عبد الرزاق محمد الدليمي،**الإعلام والتنمية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.

4- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2007.

5- عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، دراسات تنموية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، الكويت، 2021.

6-رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت، 1998.

7-محمود مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009.

8-نصر حمود مزيان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

9-سامر مظهر قنطقجي، **السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير متساوي الأضلاع بنظرة إسلامية**، الطبعة الأولى، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2020.

10-عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972.

11-عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997.

12-حيدر مجيد عبود الفتلاوي، **دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2020.

13-عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

14-أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.

15-سعود جايد العامري، عقيل حميد الحلو، **مدخل معاصر في المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، 2020.

16-سلام عبد الكريم مهدي،مهدي سميسم، **السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2010.

17-حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

18-حامد نور الدين، **أثر إصلاح النظام الضريبي**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

19-عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

20-محمود عبد الكريم إرشيد، **المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

21-اسماعيل خليل اسماعيل، نائل حسين عدس، **المحاسبة الحكومية**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011.

22-محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى والثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007،2010.

23-سرمد كوكب الجميل، **الموازنة العامة للدولة مدخل معاصر**، دار الأكاديميون، عمان، الأردن، 2018.

24-محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1-نسمن فطيمة، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1990-2018** ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020-2021.

2-العقون عبد الجبار، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور،الجلفة، الجزائر، 2019-2020.

3-ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

4-كردوسي نور الهدى، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1970 إلى 2018**، أطروحة دكتوراه اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2021-2022.

5-محمد كريم قروف، **أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014-2015.

6-كفية قسميوري، **أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة)** دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018، قسم العلوم الاقتصادية، جامعةمحمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020-2021.

7-مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، دراسة حالة، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011.

8-علا فاطمة، عبد الله نصيرة، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي (1990-2016)**، مذكرة ماستر في المالية والبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016-2017.

المحاضرات:

1-طالب سومية شهيناز، **الاقتصاد الكلي 1**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدس بلعباس، الجزائر، 2017-2018.

2-طالب دليلة، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020-2021.

3-أمين حواس، **محاضرات النمو الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2016.

4-عزوز عائشة، **محاضرات في المالية العامة**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية (جميع التخصصات)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.

5-عيماد داتو سعيد، **محاضرات في المالية العامة**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020-2021.

المجلات والمقالات:

1- بن طلحة صليحة، معوشي عيماد، **تداعيات النمو الاقتصادي**، دراسات اقتصادية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر.

2-دنان راضية، **عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)**، المجلد 9، العدد 2.

3-سنوساوي صالح، بوضياف مختار، **الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازني في الجزائر في الفترة (1980-2020)-دراسة تحليلية قياسية**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية (الجزائر)، 2022.

4-تومي صالح وراضية بختاش، **أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد7، جانفي 2006.

5-أحمد الهيتي، **دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد4، العدد 8، العراق، 2012.

المواقع الالكترونية:

– Rétrospective Statistique

-الديوان الوطني للإحصائيات. http://www.mf.gov.dz

- **وزارة المالية** http://www.mf.gov.dz

-مؤشر التنمية العالمية

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الناتج المحلي عند المستوى

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.205718	0.8923
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/24 Time: 20:40
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	-0.099560	0.082573	-1.205718	0.2377
C	1.264795	1.042558	1.213165	0.2349
@TREND("1990")	0.001369	0.001256	1.090059	0.2847

R-squared	0.047806	Mean dependent var	0.007429
Adjusted R-squared	-0.017862	S.D. dependent var	0.025568
S.E. of regression	0.025796	Akaike info criterion	-4.388164
Sum squared resid	0.019297	Schwarz criterion	-4.250751
Log likelihood	73.21063	Hannan-Quinn criter.	-4.342616
F-statistic	0.727991	Durbin-Watson stat	1.113288
Prob(F-statistic)	0.491494		

الملحق رقم (02): الناتج المحلي عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.860473	0.0264
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/24 Time: 20:43
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.638293	0.165341	-3.860473	0.0006
C	0.010955	0.009170	1.194667	0.2422
@TREND("1990")	-0.000278	0.000472	-0.588770	0.5607

R-squared	0.350947	Mean dependent var	0.001649
Adjusted R-squared	0.304586	S.D. dependent var	0.028172
S.E. of regression	0.023493	Akaike info criterion	-4.572472
Sum squared resid	0.015454	Schwarz criterion	-4.433699
Log likelihood	73.87331	Hannan-Quinn criter.	-4.527235
F-statistic	7.569889	Durbin-Watson stat	2.184408
Prob(F-statistic)	0.002355		

الملحق رقم (03): النفقات عند المستوى

Null Hypothesis: LNDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.090972	0.1255
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNDP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/24 Time: 20:43
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDP(-1)	-0.274841	0.088917	-3.090972	0.0044
C	3.724088	1.121386	3.320969	0.0024
@TREND("1990")	0.024817	0.010993	2.257603	0.0317

R-squared	0.358720	Mean dependent var	0.133107
Adjusted R-squared	0.314494	S.D. dependent var	0.191518
S.E. of regression	0.158568	Akaike info criterion	-0.756207
Sum squared resid	0.729170	Schwarz criterion	-0.618794
Log likelihood	15.09931	Hannan-Quinn criter.	-0.710659
F-statistic	8.111034	Durbin-Watson stat	1.961872
Prob(F-statistic)	0.001593		

الملحق رقم (04): النفقات العامة عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LNDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.506856	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/24 Time: 20:44
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDP(-1))	-1.477682	0.268335	-5.506856	0.0000
D(LNDP(-1),2)	0.306945	0.184371	1.664824	0.1080
C	0.312801	0.103023	3.036229	0.0054
@TREND("1990")	-0.008639	0.004299	-2.009406	0.0550

R-squared	0.665412	Mean dependent var	-0.014062
Adjusted R-squared	0.626806	S.D. dependent var	0.250639
S.E. of regression	0.153114	Akaike info criterion	-0.791699
Sum squared resid	0.609543	Schwarz criterion	-0.604873
Log likelihood	15.87549	Hannan-Quinn criter.	-0.731932
F-statistic	17.23585	Durbin-Watson stat	1.950722
Prob(F-statistic)	0.000002		

الملحق رقم (05): الإيرادات العامة عند المستوى

Null Hypothesis: LNRP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.925370	0.1683
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNRP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/24 Time: 20:45
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRP(-1)	-0.269341	0.092071	-2.925370	0.0066
C	3.639330	1.168532	3.114445	0.0041
@TREND("1990")	0.022901	0.010399	2.202128	0.0358

R-squared	0.285743	Mean dependent var	0.129014
Adjusted R-squared	0.236484	S.D. dependent var	0.201440
S.E. of regression	0.176017	Akaike info criterion	-0.547413
Sum squared resid	0.898477	Schwarz criterion	-0.410000
Log likelihood	11.75860	Hannan-Quinn criter.	-0.501864
F-statistic	5.800808	Durbin-Watson stat	1.945956
Prob(F-statistic)	0.007601		

الملحق رقم (06): الإيرادات العامة عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LNRP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.139198	0.0013
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNRP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/24 Time: 20:46
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNRP(-1))	-1.624518	0.316103	-5.139198	0.0000
D(LNRP(-1),2)	0.443728	0.207847	2.134880	0.0424
C	0.353430	0.113527	3.113178	0.0045
@TREND("1990")	-0.009727	0.004832	-2.012974	0.0546

R-squared	0.591369	Mean dependent var	0.004521
Adjusted R-squared	0.544219	S.D. dependent var	0.277380
S.E. of regression	0.187263	Akaike info criterion	-0.389036
Sum squared resid	0.911756	Schwarz criterion	-0.202210
Log likelihood	9.835545	Hannan-Quinn criter.	-0.329269
F-statistic	12.54235	Durbin-Watson stat	2.047778
Prob(F-statistic)	0.000029		

الملحق رقم (07): تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LNGDP
Method: ARDL
Date: 05/17/24 Time: 20:47
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNDP LNRP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDP(-1)	0.800076	0.156192	5.122385	0.0000
LNGDP(-2)	0.084027	0.200061	0.420006	0.6787
LNGDP(-3)	0.196691	0.256209	0.767699	0.4512
LNGDP(-4)	-0.524303	0.169535	-3.092598	0.0055
LNDP	0.067566	0.016678	4.051067	0.0006
LNRP	0.032774	0.016534	1.982176	0.0607
LNRP(-1)	-0.040318	0.017168	-2.348469	0.0287
C	4.810352	1.039586	4.627182	0.0001

R-squared	0.991714	Mean dependent var	12.88204
Adjusted R-squared	0.988953	S.D. dependent var	0.136699
S.E. of regression	0.014368	Akaike info criterion	-5.418682
Sum squared resid	0.004335	Schwarz criterion	-5.041497
Log likelihood	86.57089	Hannan-Quinn criter.	-5.300552
F-statistic	359.0780	Durbin-Watson stat	2.022998
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (08): اختبار الحدود

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.431849	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

الملحق رقم (09): العلاقة التوازنية طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDP	0.152343	0.027660	5.507617	0.0000
LNRP	-0.017009	0.032768	-0.519068	0.6091
C	10.84611	0.141852	76.46076	0.0000

EC = LNGDP - (0.1523*LNDP -0.0170*LNRP + 10.8461)

الملحق رقم (10): نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNGDP)
Selected Model: ARDL(4, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/17/24 Time: 20:56
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	0.243585	0.112821	2.159034	0.0426
D(LNGDP(-2))	0.327612	0.128079	2.557883	0.0183
D(LNGDP(-3))	0.524303	0.139567	3.756641	0.0012
D(LNRP)	0.032774	0.011836	2.769010	0.0115
CointEq(-1)*	-0.443509	0.081792	-5.422429	0.0000

R-squared	0.715146	Mean dependent var	0.011127
Adjusted R-squared	0.667670	S.D. dependent var	0.023314
S.E. of regression	0.013440	Akaike info criterion	-5.625579
Sum squared resid	0.004335	Schwarz criterion	-5.389838
Log likelihood	86.57089	Hannan-Quinn criter.	-5.551748
Durbin-Watson stat	2.022998		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم (11): مشكلة الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.020419	Prob. F(2,19)	0.9798
Obs*R-squared	0.062200	Prob. Chi-Square(2)	0.9694

الملحق رقم (12): مشكلة عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.343970	Prob. F(7,21)	0.2795
Obs*R-squared	8.972239	Prob. Chi-Square(7)	0.2547
Scaled explained SS	3.979917	Prob. Chi-Square(7)	0.7821

الملحق رقم (13): الشكل الدالي

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LNGDP LNGDP(-1) LNGDP(-2) LNGDP(-3) LNGDP(-4) LNDP LNRP LNRP(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.227566	20	0.8223
F-statistic	0.051786	(1, 20)	0.8223

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.12E-05	1	1.12E-05
Restricted SSR	0.004335	21	0.000206
Unrestricted SSR	0.004324	20	0.000216